مجلة الشهاب • المجلد: 08، العدد: 02 (2022م) • ص ص 33 – 66
(ISSN: 2477-9954, EISSN: 2602-5485)

أثر الوقف القرآني في تفسير التلخيص لأبي العباس الكواشي

The Effect of Quranic Pause in Tafssirz Al-Talkhis, written by Abi Al Abaas Al Kawashi

ط.د/ محمد بوزيد *
مخبر العلوم الإسلامية في الجزائر، جامعة باتنة 1 (الجزائر)
mohamed.bouzid@univ-batna.dz

أ.د/ عبد الحفيظ هلال
مخبر العلوم الإسلامية في الجزائر، جامعة باتنة 1 (الجزائر)
hellal05@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/01/24 | تاريخ القبول: 2022/06/10 | تاريخ النشر: 2022/07/15

ملخص: لما كان علم التفسير يُعنى ببيان معاني القرآن الكريم، فهو بذلك عبارة عن نسيج تتشارك في تكوينه علوم عديدة، والإلمام بذلك المعنى يتطلب الإحاطة بكل ما من شأنه أن يشكل دعامة لتحصيل ذلك المعنى، ومن بين تلك العلوم التي لها حظ وافر في رسم ذلك المعنى علم الوقف القرآني، إذ أن لهذا الأخير تأثير في دلالة الآية القرآنية، فقد تتعدد المعاني للآية الواحدة بسبب وصل الآية، أو فصلها عما قبلها وبعدها، وقد تتباين معاني الآية بسبب اختلاف الإعراب للآية والعامل في ذلك هو الوقف القرآني.

وعليه؛ ستنصب هذه الدراسة في هذا البحث على بيان أثر هذه القرينة في دفع المفسرين إلى الاحتكام إليها وتطبيقها في تفاسيرهم، وتأسيس معنى يناسب سياق الآيات، ويراعي الوقف القرآني، وسيكون التلخيص في تفسير القرآن العظيم لأبي العباس الكواشي موضوع هذه الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الوقف القرآني؛ الأثر؛ التفسير؛ التلخيص؛ أبو العباس الكواشي.

Abstract: Since the science of interpretation is concerned with clarifying the meanings of the Holy Quran, then many sciences share its foundation. Thus, being familiar with that meaning requires knowledge of everything that would constitute a solid pillar for the attainment of it. Among the sciences which contributed greatly to this meaning is the science of Quranic Pause. This later has an impact on the significance of Quranic verse. A single verse may hold different meanings because of its connection, or of its separation from what precedes it, or what comes after it. It may also differ because of the difference of verse syntax due mainly to Quranic Pause. Accordingly, this study will focus on explaining the effect of this intervening factor in pushing interpreters to resort to it and apply it in their interpretations and establishing a fitting context for verses, besides taking into account the Quranic pause. Hence, Al-Abbas Al-Kawashi's interpretation of Holy Quran will be the topic of the study.

Keywords: Quranic pause; The effect; The Interpretation; The Summary; Abo Al Abaas Al Kawashi.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على نبينا محمد وآله وصحبه، وبعد:

فإن أشرف العلوم وأفضلها ما خص بإيضاح معاني القرآن وبيانه، واستنباط أحكامه وحكمه، وإبراز أوجه إعجازه، والكشف عن درره وفوائده، ولعل من بين هذه العلوم التي تسعى لهذا الغرض؛ علم الوقف القرآني، الذي يحتل جانبا مهما في أداء كلام الله تعالى، بحيث يبين المواطن التي بموجبها يقف عليها القارئ، بما يتفق مع وجوه التفسير واستقامة المعنى وسلامة اللغة، وما تستوجبه علومها من نحو وبلاغة، فلا يخرج التالي على وجه غير ملائم من التفسير والمعنى، ولما كان هذا العلم على صلة وطيدة بجملة من العلوم، خاصة علم التفسير باعتباره حاويا لكل العلوم المتعلقة بالقرآن من فقه وعقيدة، ولغة وقصص وغيرها، انبرى له علماء بالتأليف منذ القدم، فألفوا فيه التواليف الجمة التي لا تحصى؛ سواء بشكل مستقل عن العلوم، أو ضمن مؤلفات أخرى، ولعل من أكثر العلوم التي يؤثر فيها علم الوقف القرآني علم التفسير، ولذلك اهتم به كثير من المفسرين في تفاسيرهم، والسبب في ذلك تعلق الوقف بالمعنى، وبيانه لمراد المتكلم من كلامه، كما أنه يفصل بين المعاني المسوقة في الكلام، إذ أن الوقف على كلمة قد يدخلها في حكم ما قبلها أو ما بعدها فيتغير المعنى، ولعل من بين هؤلاء العلماء الذين اهتموا بعلم الوقف القرآني في تفاسيرهم؛ الإمام الكواشي في تفسيره الصغير الموسوم بـ"التلخيص في تفسير القرآن العظيم" وقد قيل فيه: " وله التفسير الكبير والصغير، جوَّد فيه الإعراب، وحرَّر فيه الوقوف"[1]، وهذا الأخير–أي تفسير التلخيص– هو موضوع الدراسة والذي سنحاول من خلاله تسليط الضوء على أثر الوقف القرآني في تفسيره، وكيف اتخذه وسيلة لبيان معاني القرآن الكريم .

وبذلك يمكن صياغة إشكالية الدراسة كالآتي: إلى أي مدى استعان الإمام الكواشي بهذه القرينة التجويدية (الوقف القرآني)؟ وهل كان لهذه القرينة أثر في تفسيره خاصة وفي التفسير عامة؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسة التساؤلات التالية:

ما الفرق بين الوقف عند النحاة القدامى وعلماء الأداء؟

ما الفرق بين الوقف والقطع والسكت؟ وكيف استعمله القدامى والمحدثين من أهل الأداء؟

ما صلة علم الوقف القرآني بالعلوم التي تتعلق بالقرآن الكريم؟

ما بلاغة علم الوقف القرآني في معاني القرآن؟

أهمية الدراسة: تتجلى أهمية هذه الدراسة في قيمة هذا الموضوع الذي عالجته ألا وهو علم الوقف القرآني، الذي هو حلية التلاوة، وزينة القارئ، وبه يعرف الفرق بين المعنين المختلفين، والنقيضين المتباينين، والحكمين المتغايرين، وظهور أثره في العلوم عامة، وفي علم التفسير خاصة، ولذلك جاءت هذه الدراسة تبين أثر وأهمية الوقف في توجيه معاني القرآن الكريم، وكيف ساهمت هذه القرينة في تقدير كلام يناسبها ويناسب المعنى، وسلامة اللغة.

من الدراسات السابقة القريبة من هذا الموضوع من حيث الشكل، "وقوف القرآن وأثرها في التفسير"

لمساعد بن سليمان الطيار، و"الوقف القرآني وأثره في التفسير" وهي رسالة ماجستير تقدم بها الباحث منصور توفيق، وكلتا الدراستين تناولتا الوقف وأثره في التفسير عامة دون تخصيص لمفسر بعينه، أما من حيث المضمون فلم أقف – في حدود اطلاعي- على دراسة تناولت أثر الوقف القرآني في تفسير الإمام الكواشي لا من قريب ولا من بعيد.

من الأهداف المرجوة التي يتطلع لها البحث ولو بشكل من الأشكال؛ هو بيان أثر هذه القرينة التجويدية، ألا وهي الوقف القرآني في تفسير الإمام الكواشي، وكيف اتخذها هذا المفسر وسيلة لتجلية معاني القرآن الكريم، وجعلته يؤسس كلاما جديدا يوافق المعنى ويراعي تلك القرينة، وما هذا وذاك إلا لبيان قدر هذا العلم سواء من جهة الأداء أو من جهة بيان المعاني واستنباط الأحكام.

وللإجابة عن هذه الإشكالية الرئيسة؛ قسمت البحث إلى ثلاثة مطالب، وخاتمة احتوت على أهم النتائج والتوصيات.

2.المطلب الأول: الوقف القرآني، مفهومه وأقسامه، وصلته بعلم التفسير

1.2.الفرع الأول: مفهوم الوقف لغة واصطلاحا، وبيان أهميته

1.1.2. الوقف لغة:

يقول ابن فارس (ت395هـ): "الواو والقاف والفاء أصل واحد يدل على تمكث في شيء، ثم يقاس عليه منه وقفت أقف وقوفا"[2]، والوقف: مصدر قولك؛ وقفت الدابة ووقفت الكلمة وقفا[3]، إذا حبستها في سبيل الله[4]، والمعنى نفسه ذهب إليه صاحب لسان العرب بقوله: "وقفت الأرض على المساكين وقفا؛ أي حبستها"[5]، وأوقفت عن الأمر الذي كنت فيه؛ أي أقلعت[6]، ووقفت القارئ توقيفا؛ علمته مواضع الوقوف[7]، وأوقفت عن الكلام بالألف؛ أقلعت عنه، وكلمني فلان، فأوقفت؛ أي أمسكت[8].

ومن خلال كلام أهل اللغة في مادة وقف، يتبين أن جل معاني الوقف لا تخرج عن الكف والحبس والإقلاع والإمساك.

2.1.2. الوقف اصطلاحا:

ورد مصطلح الوقف في كتب اللغويين المتقدمين وهم يتحدثون عن الأسماء غير المتمكنة، من ذلك ما ورد عند سيبويه (ت180هـ)، إذ يقول:" فالفتح في الأسماء قولهم: حَيْثَ وأَيْنَ وكَيْفَ، والكسر فيها نحو: أَوْلَادِ وحَذَارِ وبَدَادِ، والضم نحو: حَيْثُ وقَبْلُ وبَعْدُ، والوقف نحو: مَنْ وكَمْ وقَطْ وإِذْ"[9]. ويقصد بالوقف هنا البناء على السكون، وكذلك ورد مصطلح الوقف عند الزجاج (ت311هـ)؛ إذ قال: "وقرأ حمزة: ﴿ وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ ﴾ (سورة فاطر: الآية 43)، على الوقف، وهذا عند النحويين الحذاق لحن، ولا يجوز وإنما يجوز مثله في الشعر في الاضطرار"[10]، وقد أشار الزركشي (ت794هـ) في برهانه إلى أن الزجاج صنف كتابا قديما في علم الوقف والابتداء سماه "القطع والاستئناف"[11].

وعليه نستنتج؛ أن مصطلح الوقف ورد عند اللغويين المتقدمين بمعنى البناء على أواخر الأسماء غير المتمكنة، وكذا الكيفية التي يقف بها القارئ على آخر الكلمات المنونة.

أما تعريف الوقف عند أهل الأداء، فنجد الأوائل ممن صنفوا فيه[12] لا يوردون تعريفا للوقف في مؤلفاتهم على الرغم من أنهم أفردوه بالتأليف، ولعل السبب في ذلك أن الأوائل لم يكونوا يعنون بالجانب النظري، بل جل اهتمامهم بالجانب التطبيقي ولذلك لا يهتمون كثيرا بالمصطلحات فضلا على أن مفهوم هذه المصطلحات تظهر- ضمنا- من مادة كتبهم.

ولعل من أكثر التعريفات الجامعة لمصطلح الوقف عند المتأخرين، تعريف المحقق ابن الجزري (ت833هـ) والذي يقول فيه:" الوقف عبارة عن قطع الصوت عن الكلمة زمنا يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة؛ إما بما يلي الحرف الموقوف عليه، أو بما قبله لا بنية الإعراض عن القراءة"[13]، كما أورد الإمام الأشموني (ت نحو1100هـ) تعريفا لمصطلح الوقف بقوله: " قطع الصوت آخر الكلمة زمنا ما، أو هو قطع الكلمة عما بعدها"[14]، ويظهر من تعريف الأشموني أنه أورد تعريفين للوقف؛ الأول يكاد يكون مقاربا لتعريف ابن الجزري، بيد أنه لم يقيد لفظة الزمن هل بتنفس أم دونه، بل تركها مطلقة تحتمل معنى السكت أيضا، أما التعريف الثاني فلم يفصله عن حد القطع، أو لعل السبب في ذلك أنه يرى أن المصطلحات الثلاث - الوقف والقطع والسكت- بمعنى واحد باعتبار أن الأوائل كان يستعملون هذه المصطلحات بمعنى واحد، ومن ذلك تسمية أبي حاتم السجستاني (ت248هـ) لسفره بـ"المقاطع والمبادئ"[15]، والنحاس (ت338هـ) لكتابه بـ"القطع والائتناف"[16]. كما أنه وردت تعريفات للوقف من قبل علماء اللغة المتأخرين، وكانت تعريفاتهم أكثر دقة لمصطلح الوقف قريبة من تعريفات أهل الأداء، على خلاف ما عرفه علماء اللغة الأوائل منهم؛ من ذلك تعريف ابن الحاجب (ت646هـ) للوقف بقوله:" الوقف هو قطع الكلمة عما بعدها، وفيه وجوه مختلفة في الحسن والتعليل"[17]. ويعرفه الشيخ الحملاوي (ت1351هـ) بقوله: "الوقف هو قطع النطق عند آخر الكلمة، ويقابله الابتداء الذي هو عمل، فالوقف استراحة عن ذلك العمل، ويتفرع عن قصد الاستراحة في الوقف ثلاثة مقاصد؛ فيكون لتمام الغرض من الكلام، ولتمام النظم في الشعر ولتمام السجع في النثر"[18].

والتعريف الذي عليه أكثر أهل العلم، وارتضاه بعض العلماء المحدثين؛ هو تعريف ابن الجزري –وقد تقدم إيراده-[19].

وننوه في هذا المقام؛ إلى أن علماء الوقف الأوائل لم يهتموا ببيان الفرق بين الوقف والقطع والسكت، بل كانوا يوردونها بمعنى واحد، ولعل السبب في ذلك أن الذي عناهم هو بيان أنواع الوقف وتطبيقها على القرآن الكريم بتحديد المواضع التي يكون فيها المعنى تاما وصحيحا عند الوقف عليه، غير أن المتأخرين اعتنوا بهذه المصطلحات ولاحظوا أن هناك تفاوتا فيما بينها فجعلوا لكل مصطلح حدا يبينه ويميزه عن غيره، وقد ذكر ذلك السيوطي (ت911هـ) بقوله: "القطع: عبارة عن قطع القراءة رأسا فهو كالانتهاء، فالقارئ به كالمعرض عن القراءة والمنتقل إلى حالة أخرى غيرها، وهو الذي يستعاذ بعده للقراءة المستأنفة، ولا يكون إلا على رأس آية، لأن رؤوس الآي في نفسها مقاطع...والسكت عبارة عن قطع الصوت زمنا هو دون زمن الوقف عادة من غير تنفس، واختلاف ألفاظ الأئمة في التأدية عنه مما يدل على طوله وقصره"[20].

ويمكن تلخيص الفرق بينهما فيما يلي:

القطع هو إعراض عن القراءة، وشرطه أن يكون في أواخر السور أو على رؤوس الآي مع شرط تمام المعنى، وتلزم فيه الاستعاذة حال الاستئناف، بينما الوقف هو قطع للقراءة بغير إعراض عنها، بل بنية الاستئناف، ولا تلزم فيه الاستعاذة حال الاستئناف، كما أنه لا يلزم فيه زمن محدد في التنفس، وهو ما يفرقه عن السكت؛ إذ يكون زمن التنفس فيه أقصر من زمن الوقف.

1.3.1.2.أهمية الوقف القرآني

تستمد العلوم أهميتها على قدر ارتباطها وتعلقها بالقرآن الكريم وسنة نبينا ﷺ، فمكانة تلك العلوم من مكانتهما، ولذلك أولى السلف عناية بكل ما تعلق بالقرآن الكريم، ولعل من بين تلك العلوم التي لها صلة بالقرآن الكريم، علم الوقف القرآني، الذي به يفهم نظم الكلام، والوقوف على سر إعجازه، وكشف مكنونه؛ متوقف على حسن الوقف وتمامه لتحصيل المعنى الصحيح من كلام الله تعالى.

1.3.1.2.النصوص المأثورة عن السلف في بيان فضل علم الوقف القرآني

من الآثار الواردة عن السلف في بيان أهمية الوقف القرآني؛ ما ورد عن ابن عمر -رضي الله عنهما- إذ يقول: "لقد عشنا برهة من دهرنا، وإنّ أحدنا يؤتى الإيمان من قبل القرآن، وتنزل السورة على محمد صلى الله عليه وسلم، فنتعلم حلالها وحرامها، وما ينبغي أن يوقف عنده فيها كما تتعلمون أنتم القرآن اليوم، ولقد رأيت رجالا يؤتى أحدهم القرآن من قبل الإيمان، فيقرأ ما بين فاتحته إلى خاتمته، ما يدري ما آمِرُه ولا زاجره، ولا ما ينبغي أن يوقف عنده منه ينثره نثر الدقل"[21،22].

وفي هذا الأثر دليل على أن النبي ﷺ كان يعلم صحابته الوقف الذي يؤدي إلى حسن المعنى، وتنبو بذلك ألسنتهم وأسماعهم عن الوقف القبيح الذي يؤدي إلى فساد المعنى.

وعن علي ﷺ، في قوله تعالى: ﴿وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا﴾ (سورة المزمل: الآية04) قال: الترتيل تجويد الحروف، ومعرفة الوقوف"[23].

قال ابن الجزري (ت833هـ):" وصح بل تواتر عندنا تعلمه والاعتناء به من السلف الصالح كأبي جعفر يزيد بن القعقاع إمام أهل المدينة الذي هو من أعيان التابعين، وصاحبه نافع بن أبي نعيم، وأبي عمرو بن العلاء، ويعقوب الحضرمي، وعاصم بن أبي النجود وغيرهم من الأئمة، وكلامهم في ذلك معروف، ونصوصهم عليه مشهورة في الكتب، ومن ثم اشترط كثير من أئمة الخلف عن المجيز أن لا يجيز أحدا إلا بعد معرفته الوقف والابتداء وكان أئمتنا يوقفوننا عند كل حرف ويشيرون إلينا بالأصابع سنة أخذوها كذلك عن شيوخهم الأولين"[24].

والآثار المأثورة عن السلف في بيان فضل وأهمية الوقف القرآني كثيرة لا يسعنا أن نحيط بها في هذا المقام، وإنما أوردنا بعضها لنبين ما للوقف من أهمية، وصلة وثيقة بتجلية المعاني، والوقوف على نفائس التنزيل وأسراره، ومعرفة مقاصده، واستخراج مكنوناته، وإدراك سر إعجازه.

2.3.1.2.أمثلة من عناية السلف بمواضع الوقف القرآني

ومن الأمثلة الدالة على عناية السلف بتخير مواطن الوقف التي بها يستقيم المعنى؛ ما ثبت عن أم سلمة

-رضي الله عنها، أنها سئلت عن قراءة النبي ﷺ فقالت: "كان يقطع قراءته، يقول: (الحمد لله) ثم يقف، (الرحمن الرحيم) ثم يقف، وكان يقرؤها (ملك يوم الدين)"[25].

وسئل علي بن أبي طالب ﷺ عن قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ (سورة النساء: الآية141)، وقد رأينا الكافر يقتل المؤمن، فقال علي ﷺ اقرأ ما قبلها: ﴿فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ (سورة النساء: الآية141)، يعني يوم القيامة"[26].

وعن ابن عباس ﷺ كان يقول في قوله تعالى:"﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ﴾ (سورة النساء: الآية83)، قال؛ فانقطع الكلام"[27].

كل هذه الأقوال التي ثبتت عن النبي ﷺ وصحابته، دليل على أنهم كانوا يعتنون بمواطن الوقف، بل كانوا يبينون معاني القرآن الكريم بمقتضى موضع الوقف، مما يدلك على الصلة الوثيقة بين الوقف القرآني ودلالة الآيات، ولا شك أن الأمثلة التي أثرت عن الصحابة وهم يولون عناية بالوقف القرآني كثيرة لا يسعنا أن نأتي بها كلها، إنما أوردنا بعضها على سبيل التمثيل لما نحن بصدد بيانه، وإلا فكتب الوقف[28]، والتفسير[29] مليئة بالآثار الواردة عنهم، ولم تقتصر أهمية الوقف عند أهل الأداء فقط، بل حتى اللغويين عقدوا أبوابا من مؤلفاتهم اللغوية يعالجون فيها ظاهرة الوقف بشرح الطرق المتعددة التي يجوز لنا أن نتبعها حين الوقف على كلمة من الكلمات، وعيب على الدارسين للنحو في العصور المتأخرة أنهم يهملون هذا الباب الجليل الشأن، ويمرون عليه دون نظر فيه وتمحيص[30].

2.2. الفرع الثاني : أقسام الوقف القرآني

يعد علم الوقف القرآني من أجل العلوم، لارتباطه الشديد بكتاب الله تعالى من جهة الأداء وبيان المعنى، فالقارئ لكتاب الله تعالى متى وقف وهو بصدد التلاوة، فإنه يقف على معنى؛ مهما كان نوع ذلك المعنى، وكذلك الحال مع المفسر فمتى بين معنى آية إلا والوقف أحد عناصر ذلك المعنى غالبا، بل يبني تأويله على موضع الوقف، ولأجل تعلق الوقف بالمعنى أولاه العلماء عناية بالغة، فأفردوه بالمصنفات الطوال وأخرى قصار، ثم شرعوا يبينون أنواعه، والتي تفاضلت فيما بينهم بين الوجوب والمنع، والتمام والقبح، والحسن والكفاية، كما اختلفوا في عدد هذه الأنواع؛ فكان الوقف عند بعضهم نوعين، وعند آخرين ثلاثة، وهناك من جعلها على أربعة أنواع، وزاد آخرون فوق ذلك حتى بلغت عنده عشرة أنواع.

بيد أننا ننوه إلى أن الوقف في ذاته ينقسم إلى أربعة أقسام وهي:

1.2.2.الوقف الاختياري : وهو أن يُقْصَد لذاته من غير عروض سبب في جهاته[31].

وحكمه: جائز ما لم يوجد ما يوجبه أو يمنعه[32].

وهذا النوع من الوقوف هو الذي وقع فيه الخلاف بين العلماء في عدد أنواعه وتسميات تلك الأنواع[33]، وسأكتفي ههنا على ذكر المشهور من هذه الأنواع وأعدلها، وهو الذي استقر عليه الإمام الداني (ت444هـ)[34]، وتابعه في ذلك ابن الجزري (ت833هـ)[35]، وهي كالآتي:

الوقف التام: وهو الذي يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده، لأنه لا يتعلق بشيء مما بعده ولا ما

بعده به[36]، ومرادهم بالتعلق اللفظي أن يتعلق المتأخر بالمتقدم من حيث الإعراب، وبالمعنوي أن يتعلق المتأخر بالمتقدم من جهة المعنى[37].

مثاله: كالوقف على قوله تعالى: ﴿بَلِ الظَّالِمُونَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ (سورة لقمان: الآية 11)، فالوقف على لفظة "مبين" –وهي رأس آية– تام؛ لأنه لا تعلق لها بما بعدها ولا بما قبلها لا من حيث اللفظ ولا من حيث المعنى.

الوقف الكافي: اصطلح عليه الداني أيضا بالوقف المفهوم، بعد أن عرفه بقوله: "هو الذي يحسن الوقف عليه أيضا، والابتداء بما بعده، إلا أن الذي بعده متعلق به[38]. والتعلق المقصود هنا هو التعلق المعنوي لا اللفظي.

مثاله: الوقف على قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ (سورة البقرة: الآية03)، فالوقف على لفظة "ينفقون" وقف كافٍ، لأنه متعلق بما بعده من جهة المعنى فقط، ذلك أن ما بعده إتمام لصفات المتقين.

الوقف الحسن: هو الوقف على ما تم معناه في ذاته، وتعلق بما بعده لفظا ومعنىً[39].

مثاله: الوقف على قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ (سورة الفاتحة: الآية 02)، فإن الوقف عليها يفيد معنىً صحيحا، ولا يجوز الابتداء بما بعده ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ للتعلق اللفظي، كما أنه لا يحسن الابتداء بالمجرور.

الوقف القبيح: وهو الوقف على كلام لم يتم معناه لتعلقه بما بعده لفظا ومعنى مع عدم الفائدة، أو أفاد معنى غير مقصود، أو أوهم فساد المعنى[40].

مثال ما لا معنى له: كالوقف على لفظة "الحمد" من قوله تعالى ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ (سورة الفاتحة: الآية 02).

مثال ما غيَّرَ المعنى: كالوقف على قوله تعالى:﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ﴾ (سورة الإنسان: الآية 31).

مثال ما أوهم غيْرَ المراد: كالوقف على قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ﴾ (سورة آل عمران: الآية 62).

ومدار هذه الأربعة أنواع التي تندرج تحت قسم الوقف الاختياري؛ هو التعلق اللفظي والمعنوي بما قبله وبعده.

2.2.2.**الوقف الاضطراري**: وهو ما يعرض بسبب حصر وعجز ونسيان لما بعد من كلماته[41].

وحكمه؛ يجوز أن يقف على كلمة وإن لم يتم المعنى، لكن يجب الابتداء بالكلمة التي وقف عليها إن صح الابتداء بها[42].

3.2.2. **الوقف الاختباري**: وهو ما يمتحنه الأستاذ بقوله: كيف تقف على هذا اللفظ بعينه ليعلم مهارته في وجوه قراءته[43].

وحكمه: الجواز، بشرط أن يعود القارئ إلى الكلمة التي وقف عليها ويصلها بما بعدها حتى يتم المعنى[44].

4.2.2.**الوقف الانتظاري**: هو ما كان لاستيفاء وجوه القراءات؛ في مقام تعليم القراءات وجمعها[45].

وحكمه؛ الجواز كالانتظاري[46].

ويختار الإمام الكواشي (ت680هـ) من هذه الأنواع –أي أنواع الوقف الاختياري- ثلاثة وقوف، وذكر أنها هي الأحسن والأعجب إليه وهي؛ الوقف التام ورمز له بـ(تا)، والوقف الحسن ورمز له بـ(حس)، والوقف الكافي ورمز له بـ(كا)، ويقدم الوقف الحسن على الكافي، ذلك أنه بعد أن ذكر هذه الوقوف على هذا الترتيب، نوه إلى أن بعضهم يقدم الوقف الكافي على الحسن[47].

ومهما تنوعت تقسيمات الوقف التي سلكها العلماء كل حسب وجهة نظره، فإن غايتهم واحدة مشتركة، ألا وهي الحرص على تأدية المعنى الصحيح بالوقف على الموضع الذي يفضي لتمام المعنى، وتجنب الوقف القبيح الذي يؤدي لفساد المعنى، بل من شدة اعتنائهم بهذا الفن خص بعضهم هذه الأنواع برموز استعملت على المصاحف، ليتنبه التالي للقرآن لمواطن الوقوف الصحيحة أثناء التلاوة، ولا شك أن خوضهم في هذا العلم لم يأت جزافا، بل لتملكهم العلوم التي أهلتهم للتصدي لهذا العلم بالبيان والتأليف فيه.

3.2.الفرع الثالث: صلة الوقف القرآني بعلم التفسير، وعلوم اللغة

إن صلة علم الوقف لا تقتصر على علمي التفسير واللغة فحسب، وإنما له صلة بكل العلوم الشرعية، والكلام عن صلته بكل العلوم متشعب ومترامي الأطراف، ذلك أنه يرتبط بها ارتباط الثمرة بالشجرة، ولا يسعنا أن نتطرق إلى علاقته بكل العلوم، وعليه سأجلي علاقته بعلمي التفسير -لأنه محور دراستنا، وأنوه في خضمه على علاقته بعلمي الفقه والعقيدة، باعتبار أن المفسر يعرج كذلك على آيات الأحكام الفقهية والعقدية بالبيان والإيضاح- وكذا علاقته بعلوم اللغة لأن بينها وبين الوقف ارتباطا وثيقا خاصة النحو والإعراب، كما أن لعلوم اللغة تأثيرا كبيرا في علم التفسير.

1.3.2.صلة الوقف القرآني بعلم التفسير

يعتبر علم التفسير جامعا لكل العلوم المتعلقة بالقرآن الكريم، ذلك أنه عبارة عن نسيج تتداخل في تكوينه عناصر عديدة، والوقوف على المعنى المراد من آي الله تعالى والإلمام به، لا يكون إلا بتمييز ما من شأنه أن يشكل سهما في تحصيل ذلك المعنى، ويعد الوقف القرآني أحد تلك العلوم المهمة التي لها دخل في تكوين المعنى، لأن المفسر إذا فسر آية قرآنية، فإنه سيختار الوقف الذي يتناسب مع ذلك المعنى، وهو عام في كل الآيات سواء الفقهية أم العقدية.

ومن الأمثلة التي تدل على علاقة الوقف القرآني بالتفسير، قوله تعالى: ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾ (سورة المائدة: الآية 26)، اختلف أهل التفسير في هذه الآية؛ فمنهم من قال أن التحريم أبدي وزمن التيه أربعين سنة، فالوقف تام على هذا المعنى على قوله تعالى:﴿مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ﴾، ويبتدئ بـ: ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ﴾، فيكون على هذا ﴿أَرْبَعِينَ﴾ منصوبا على الظرف والعامل فيه ﴿ يَتِيهُونَ﴾[48]، وهو اختيار الداني (ت444هـ)[49]، ومنهم من قال أن زمن التحريم والتيه كان أربعين سنة، إذ نصب ﴿أَرْبَعِينَ﴾ بـ﴿مُحَرَّمَةٌ﴾ على تفسير التحريم، فعلى هذا يكون الوقف على ﴿يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ﴾[50]، وهو اختيار ابن جرير الطبري (ت310هـ)[51].

ويظهر جليا من خلال هذا المثال أثر الوقف في التفسير، فالوقف أوجب قولين متغايرين من قبل المفسرين، فمن رأى أن التحريم مؤبد والتيه مقدر بزمن أربعين سنة أوجب الوقف على قوله تعالى ﴿مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ﴾، ومن قال بأن زمن التحريم والتيه أربعين سنة أوجب الوقف على قوله تعالى: ﴿يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ﴾ ولا يكون التحريم مؤبدا.

ومن الأمثلة الدالة على أثر الوقف في التفسير، قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا﴾ (سورة الفرقان: الآية 32)، قال القرطبي (ت671هـ) في ذلك: "وقد قيل: إن قوله: ﴿كَذَلِكَ﴾ من كلام المشركين، أي لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة كذلك، أي التوراة والإنجيل، فيتم الوقف على﴿كَذَلِكَ﴾، ثم يبتدئ ﴿لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ﴾، ويجوز أن يكون الوقف على قوله:﴿جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾، ثم يبتدئ ﴿كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ﴾ على معنى أنزلناه عليك كذلك متفرقا لنثبت به فؤادك"[52]. قال ابن الأنباري (ت328هـ) في ذلك؛ والوجه الأول أجود وأحسن- أي الوقف على لفظة "كذلك"- والقول الثاني قد جاء به التفسير[53].

ولأجل هذه الصلة بين الوقف القرآني والتفسير، تكلم علماء الوقف القرآني على جميع آي القرآن الكريم، وبينوا المواطن التي يصلح فيها الوقف، والمواطن التي يمنع فيها، وكل ذلك حرصا على تأدية المعنى الصحيح، وبينوا أنواع الوقف وحرروها معتمدين في ذلك على التفسير وعلوم اللغة، وعلى إثر كلامهم بنى كثير من المفسرين أقوالهم وأراءهم، كما هو واضح من نقل القرطبي على كلام ابن الأنباري.

وكذلك يؤثر الوقف في توجيه معاني الآيات الفقهية لدى المفسرين والفقهاء، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (سورة النور: الآية 04-05)، إذ اختلفوا فيها على قولين، وكان للوقف سهما في هذا الاختلاف؛ قال النحاس (ت338هـ): "فإن هذا يعرف التمام فيه من جهة الفقه"[54]، فمنهم من ذهب إلى أن شهادة القاذف لا تجوز ولا تقبل وإن تاب، وجعلوا الاستثناء في الآية عائدا على أقرب مذكور، وهو الفسق، ولا يعود على ما قبله؛ أي الشهادة، وعلى هذا المعنى يكون الوقف على لفظة ﴿أَبَدًا﴾، وذهب بعضهم إلى خلاف ذلك، وهو قبول شهادة القاذف إذا تاب، وجعلوا الاستثناء عائدا على الفسق والشهادة غير مسقط للحد، وعلى هذا المعنى يكون الوقف على رأس الآية ﴿فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ ولا يكون الوقف على ما قبله [55].

ولا يوفق لفهم هذا المعنى إلا من وقف على مذاهب الأئمة المشهورين في الفقه الإسلامي[56]، كما يتضح من خلال هذا المثال مدى أثر علم الوقف القرآني في تباين أراء الفقهاء واختلافهم بسبب اختلافهم في مواطن الوقف.

وأما صلة علم الوقف القرآني بعلم العقيدة، فبابه عظيم وخطره جليل خاصة أثناء التلاوة، من ذلك قوله تعالى:﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ (سورة البقرة: الآية 26)، لو أن رجلا قال: إن الله لا يستحيي وقطع الكلام عامدا كان كافرا؛ لأنه زعم أن الله لا يستحيي، ومن قال هذا فقد أعظم الفرية؛ إذ أخبر عن الله أنه أخبر عن نفسه أنه لا يستحيي فقد كفر وحل دمه بقوله هذا[57]، ولا شك أن قارئ القرآن ينبغي أن يولي عناية بعلم الوقف خاصة في مثل مسائل العقيدة التي قد يأثم الواحد منا لوقف مخل

بالمعنى، وهو بصدد التلاوة دون دراية منه، لذلك وجب الحرص على تعلم التمام، ومراعاته أثناء التلاوة.

2.3.2. صلة الوقف القرآني بعلوم اللغة (النحو والبلاغة)

إن الكلام عن صلة علم الوقف القرآني بعلمي النحو والبلاغة واسع لتنوع التراكيب اللغوية التي يمكن التلفظ بها، فهما يشملا اللغة كلها خاصة علم النحو، ومنذ القدم نجد كتب النحو وشروحها تعتني بالتراكيب اللغوية وقفا وابتداء، وهو الحال مع كتب إعراب القرآن ومعانيه، وكذا مؤلفات الوقف والابتداء، تحرص على مراعاة تلك التراكيب التي ترتبط بالمعنى وقفا ووصلا، ومما يدل على صلة علم الوقف بعلوم اللغة ما نقله النحاس (ت338هـ) عن أبي بكر بن مجاهد (ت324هـ) إذ يقول: "لا يقوم بالتمام إلا نحوي...عالم باللغة التي نزل بها القرآن"[58].

1.2.3.2. صلة الوقف القرآني بالنحو والإعراب: ولبيان صلة الوقف بالنحو، سأضرب هذين المثالين؛ الأول قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْآنَ وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ (سورة النساء: الآية 18)،لا وقف على ﴿إِنِّي تُبْتُ الْآنَ﴾ إن جررت ﴿وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾ عطفا على ﴿لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ﴾، ويحسن هنا، فيكون قد سوّى بين مسوفي التوبة إلى حضور الموت، وبين الكفار تغليظا، وإن رفعت ﴿وَلَا الَّذِينَ﴾ مبتدأ فالواو استئنافية، حسن الوقف على ﴿الْآنَ﴾، وامتنع هنا، لأن خبر المبتدأ ﴿أُولَئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾[59].

والثاني: قوله تعالى:﴿ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا﴾ (سورة النساء: الآية 45)، يحسن الوقف على لفظة ﴿نَصِيرًا﴾ إن استأنفت ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾ مبتدأ وخبرا؛ أي: هم من الذين هادوا، فتنصب ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ حالا من فاعل هادوا، أو تقديره: من الذين هادوا قوم، فقوم مبتدأ، وما قبله خبر، و﴿يُحَرِّفُونَ﴾ نعته، وإن علقت ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾ بـ﴿نَصِيرًا﴾ لم يجز الوقف عليه إلا ضرورة[60].

والأمثلة في هذا كثيرة؛ إنما جئنا بهذين المثالين لقصد إظهار العلاقة بين الوقف والنحو، ومدى تأثير أحدهما في الآخر.

2.2.3.2. صلة الوقف القرآني بالبلاغة

يتلاقح علم الوقف القرآني مع علم البلاغة في مبحث يسمى الفصل والوصل، ومراعاة هذا الأخير في نظم آي القرآن من مظاهر الإعجاز، ولذلك نجد العلماء يقفون عند تمام المعنى وحسنه، بل يقرون أن المعنى له ارتباط وثيق بالمبنى، وأن تخير المعاني الصحيحة تغير مواطن الوقف، ذلك أن الوقف عنصر من عناصر تشكيل المعنى وناتج عنه، ومن الأمثلة على ذلك:

قوله تعالى:﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنْبِكِ إِنَّكِ كُنْتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ﴾ (سورة يوسف: الآية 29)، قال الإمام السجاوندي (ت560هـ) في ذلك؛ "﴿عَنْ هَذَا﴾ سكتة، للعدول من مخاطب إلى مخاطبة ﴿لِذَنْبِكِ﴾ والوصل أحسن، فإن التقدير: لأنك كنت" [61].

قوله تعالى:﴿اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَاوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا﴾ (سورة الرعد: الآية 02)، قال ابن الأنباري (ت328هـ) في الوقف على هذه الآية؛ ﴿اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَاوَاتِ﴾ حسن ثم تبتدئ ﴿بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا﴾

أي؛ ترونها بلا عمد، ويجوز أن يكون المعنى؛ الله الذي رفع السموات بعمد لا ترون تلك العمد، فيكون معنى الجحد النقل من (العمد) إلى (الرؤية)، ويكون الوقف على ﴿تَرَوْنَهَا﴾، وفي الهاء وجهان: يجوز أن يكون لـ(العمد) ويجوز أن يكون لـ(السماوات)، وذهب الإمام الأشموني (ت نحو1100هـ) إلى أن الوقف على لفظة ﴿عَمَدٍ﴾ هو الأبين لأحد التأويلين معتمدا في هذا الترجيح على قول الإمام الكواشي (ت680هـ) الذي يرى أن الضمير في لفظة (ترونها) يعود إلى السموات، بمعنى؛ ترون السموات بغير عمد، وهذا أبلغ في الدلالة على القراءة الباهرة، فيكون الوقف على ﴿عَمَدٍ﴾، ويبتدئ بـ﴿تَرَوْنَهَا﴾ أي؛ ترونها كذلك، فترونها مستأنف فيتعين أن لا عمد لها البته[62]، وهو اختيار الإمام السجاوندي (ت560هـ) قبله، حيث يرى الوقف على لفظ (عمد) لنفي توهم كون العمد نكرة أن تكون بعدها –ترونها– صفتها تقديره؛ بغير عمد مرئية، والمراد: بغير عمد مرئية وغير مرئية [63]، وكله يبين ما للوقف من تعلق شديد بالمعنى.

3. المطلب الثاني: التعريف بالكواشي، وتفسيره "التلخيص"، وبيان أثر الوقف فيه

1.3. الفرع الأول: التعريف بالكواشي

1.1.3. اسمه، ونسبه، ومولده، وثناء العلماء عليه

هو العلامة المفسر الزاهد الورع القدوة، موفق الدين أبو العباس أحمد بن يوسف بن حسن بن رافع بن حسين بن سودان الشيباني الموصلي الكواشي[64]، والكَوَاشي -بالفتح والتخفيف- نسبة إلى كَوَاشَة قلعة بالموصل[65]، وقد قيل عنها: " قلعة حصينة في الجبال التي في شرقي الموصل"[66].

ولد الشيخ موفق الدين الكواشي بقلعة كواشة سنة تسعين أو إحدى وتسعين وخمسمائة[67]، وقد استقر عند بعض المؤرخين أن مولده سنة 590هـ[68]، وذكر بعضهم أن مولده سنة 591هـ[69]، وقال بعض المؤرخين أنه عاش تسعين (90) سنة[70]، وعليه ترجح لنا أن تكون سنة ولادته 591هـ، وهي تقابل سنة 1195م[71].

قال الذهبي (ت748هـ): "وكان منقطع القرين زهدا وصلاحا وتبتلا وورعا"[72]، كما أثنى عليه صاحب "طبقات الشافعية الكبرى" بقوله: "المفسر الرجل الصالح الزاهد الورع ذو الأموال والكرامات"[73]، وقريب منهم قول ابن الجزري (ت833هـ): "عالم زاهد كبير القدر"[74].

2.1.3. حياته العلمية (نشأته وشيوخه وتلامذته)

1.2.1.3. نشأته العلمية: نشأ الشيخ الكواشي في حجر والده، إذ اهتم به وهو صغير، وقد تعلم عليه القرآن والقراءات[75]، وقد توفي والده وهو صغير، ثم تولى كفالته خاله والذي أشغله بالعلم[76].

2.2.1.3. شيوخه: إن العلم الذي تمتع به الإمام موفق الدين الكواشي، وثناء العلماء عليه، يدل على أنه أخذ هذا العلم عن عدد كبير من الشيوخ، غير أن المصادر التي ترجمت له لم تورد سوى ثلاثة منهم -في حدود اطلاعي، وما توفر عندي من مصادر- وهم:

- أبوه: إذ قرأ عليه القرآن، وأخذ عنه الحروف[77].
- أبو الحسن بن روزبة: ذكر الذهبي ذلك في "سير أعلام النبلاء" و"العبر"، كما ذكره الصفدي في كتابه

"الوافي" أن موفق الدين الكواشي قد سمع من أبي الحسن بن روزبة[78].

وهو علي بن أبي بكر بن روزبة بن عبد الله القلانسي العطار الصوفي، وكان حسن الهيئة مليح الشيبة، حلو الكلام، قوي الهمة، توفي سنة 633هـ[79]، وقد أخذ عنه الكواشي.

-السخاوي: هو العلامة علم الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد بن عبد الأحد الهمداني، المقرئ النحوي الشافعي، انتهت إليه رئاسة الإقراء والأدب بدمشق، وقرأ عليه خلق لا يحصيهم إلا الله، توفي سنة 643هـ[80]، ولعل ممن قرأ عليه الإمام الكواشي، وقد أثبتت كتب التراجم ذلك.

3.2.1.3. تلامذته: ممن أخذ العلم عن الإمام موفق الدين الكواشي نذكر ما يلي:

- تقي الدين المقصاتي: هو الإمام الصالح تقي الدين أبو بكر بن عمر الجزري المقصاتي المقرئ، ولد سنة 631هـ تقريبا، قرأ على الشيخ علم الدين السخاوي، وسمع من الشيخ موفق الدين الكواشي تفسيره، توفي سنة 713هـ[81].

- ابن خروف: الشيخ ابن أبي القاسم ابن أبي العز الإمام شمس الدين أبو عبد الله بن الوراق الموصلي الحنبلي المقرئ؛ المعروف بابن خروف، ولد في حدود سنة 640هـ، سمع من جماعة من العلماء بالموصل منهم؛ الإمام موفق الدين الكواشي، توفي سنة 727هـ[82].

- شمس الدين الفرضي: هو الإمام المحدث الحافظ المتقن الثقة شمس الدين محمود بن أبي بكر بن محمود أبو العلاء البخاري الكلاباذي، المعروف بالفرضي، ولد سنة 644هـ، توفي سنة 700هـ، قدم الموصل وقد سمع من موفق الدين الكواشي [83].

- عبد الرحمن الكواشي: وهو الشيخ عبد الرحمن بن عبد الله تلميذ الشيخ موفق الدين الكواشي الموصلي، لازمه وأخذ عنه جملة من العلوم، توفي عبد الرحمن سنة 683هـ[84].

3.1.3. آثاره العلمية ووفاته

1.3.1.3. آثاره العلمية: تعددت مصنفات الإمام الكواشي في فنون شتى؛ خاصة ما تعلق بكتاب الله تعالى من حيث التفسير والقراءة، إذ له كتاب "تبصرة المتذكر وتذكرة المتبصر"، وقد لخص هذا التفسير في كتاب آخر وَسَمَهُ بـ"التلخيص في تفسير القرآن العظيم"، وله في النحو كتاب "التبصرة في النحو"، أما في علم الوقف والابتداء فقد صنف "كتاب الوقوف" وكتاب "المطالع في المبادئ والمقاطع"[85]، كما أن له كتبا أخرى كـ"المواقيت في القرآن"[86]، وكتاب "روضة الناظر وجنة المناظر"[87].

2.3.1.3. وفاته: لقد أجمعت المصادر التي ترجمت له على أن وفاة الشيخ موفق الدين الكواشي كانت سنة 680هـ[88].

2.3. الفرع الثاني : التعريف بتفسير التلخيص، وعرض منهج تأليفه العام

1.2.3. التعريف بتفسير التلخيص

1.1.2.3. اسم التفسير ونسبته إلى الإمام الكواشي: يقول محقق تفسير "التلخيص" لموفق الدين الكواشي: "يقول الإمام الكواشي في مقدمة تفسيره (التلخيص): "وبعد فلما رأيت الكتاب العزيز في غاية

الإعجاز ونهاية الإيجاز، وأن لا سبيل إلى معرفة ذلك إلا بتوفيق إلهي، أو توقيف نبوي، أو لخصت مختصرا في تفسيره ملتجئا إلى الله في تيسيره"، ويقول في التبصرة: "وبعد فهذا مختصر في التفسير تحريت لحفظه سبيل التيسير"، فكلاهما مختصر ...هذا من جهة ومن جهة أخرى أنه لم يذكر أنه لخصه من كتاب "التبصرة"، ولكن بالمقارنة بين الكتابين تثبت استمداد (التلخيص) من أصله (التبصرة)"، واسم كتاب التلخيص هذا هو "التلخيص في تفسير القرآن العظيم"، وهذا هو اسمه الذي ثبت على نسخة الأصل المعتمد في التحقيق التي عرضت على المؤلف فارتضاها وأجازها"[89].

ومما يثبت نسبة الكتاب إلى المؤلف ما يلي:

- كثرة نقول العلماء عنه[90].

- إن المهتمين بالكتب وفهارسها[91] إلى جانب المؤرخين الذين ترجموا للشيخ الكواشي[92]، قد ذكروا الكتاب ضمن تأليفه، ونسبوه إليه.

2.1.2.3. أهمية كتاب التلخيص: ولبيان أهمية هذا الكتاب نورد أقوالا لعلماء يثنون على هذا التفسير خيرا، منها:

قال اليونيني (ت726هـ): "الشيخ العالم صاحب التفسير الكبير والتفسير الصغير، وقد أجاد فيهما، وأحسن ما شاء وغير ذلك"[93].

ويقول عنه ابن فضل الله العمري (ت749هـ): "تفسيره الذي صنفه عِلما باقيا، وعَلما هاديا من الضلال واقيا"[94].

وقال الصفدي (ت764) بعد أن أورد ترجمة له: "قلت: جَوَّد إعرابه وهو من "الكشاف"، وحرر الوقوف وأنواعها من التام والكافي والحسن والجائز وغير ذلك"[95].

وقد اعتمد على تفسير "التلخيص" للإمام الكواشي كل من الجلال المحلى (ت864هـ) والجلال السيوطي (ت911هـ)، إذ يقول السيوطي في ذلك: " قلت: وعليه اعتمد الشيخ جلال الدين المحلى في تفسيره، واعتمدت عليه أنا في تكملته مع الوجيز وتفسير البيضاوي وابن كثير"[96].

2.2.3. عرض منهج تأليفه العام

سار مُؤَلِّف تفسير "التلخيص" وفق منهج تتسم ملامحه بما يأتي[97]:

- ابتدأ المفسر تفسيره بمقدمة وجيزة يسيرة، بيَّن فيها المنهج الذي اعتمده في كتابه، وأنه كاسمه مختصر للمعاني.

- ذكر في مقدمة تفسيره أن كتاب الله تعالى في غاية الإعجاز ونهاية الإيجاز، وأنه لا سبيل إلى معرفة معانيه إلا بتوفيق إلهي، وتوقيف نبوي.

- اعتنى الإمام الكواشي بالوقف القرآني واهتم به غاية الاهتمام، وما ذاك إلا لإدراكه لأثر هذه القرينة في المعاني، واختار من هذه الوقوف أحسنها وأعجبها إليه وهي؛ التام ورمز له بعلامة (تا)، والحسن ورمز له بعلامة (حس)، والكافي ورمز له بعلامة (كا)، وكان لا يرتضي ببعض الوقوف فيشير إليها بقوله (لا

أحبه)، كما وضح ما يترتب على الوقف والابتداء من المعاني.

- اعتمد في تفسيره على التفسير بالمأثور، إذ نجده يفسر القرآن بالقرآن وبالسنة أقوال الصحابة.

- سار على بعض الاصطلاحات في تفسيره، كقوله: (القراءة كذا...) فمعناه أنها قراءة السبعة، وإذا قال: (قرئ بكذا...) فهي شاذة، وقد حدد المقصود بالسبعة.

- عند شروعه في تفسير أي سورة من سور القرآن الكريم، يتكلم عنها بكلام موجز حول كون السورة مكية أم مدنية، وعدد آياتها، وفي بعض الأحيان يذكر سبب التسمية.

- اهتم الإمام الكواشي في تلخيصه بالقراءات كثيرا، وبيَّن أثرها في اختلاف المعاني.

- اهتم كثيرا بالمباحث اللغوية؛ خاصة الإعراب، إذ أن فهم المعنى متوقف عليه.

- عند فراغه من تفسير كل آية قرآنية؛ في الغالب، يورد لها تلخيصا بقوله: (وتلخيصه كذا...).

- اتسم تفسيره بالأصالة في كثير من القضايا اللغوية والتفسيرية وتصنيف الوقوف، مع اعتماد الإيجاز الشديد والوفاء بالمعاني.

3.3. الفرع الثالث: شواهد العناية بالوقف وتوظيفه في تفسير الكواشي

لم يكن علم الوقف والابتداء حكرا على من ألف فيه فقط، بل شاركهم فيه علماء آخرون؛ منهم علماء التفسير، الذين حرص بعضهم على الممارسة العملية لعلم الوقف في تفاسيرهم، فطبقوه على كل القرآن الكريم وهم بصدد تفسيره، لأنهم علموا ما للوقف من أثر في توجيه معاني التفسير، ولا شك أن هذا عمل جليل لا ينكره أحد، خاصة وأن ثلة منهم توغلوا في بيان هذا الفن بِعَرْض كل الوجوه اللغوية، وتحليلها ضمن التراكيب ومقتضى السياق، فيبينون متى يكون الوقف تاما ومتى يكون حسنا ومتى يكون كافيا، ومتى لا يجوز الوقف بالكلية، ومرد ذلك كله إلى المعنى، وهذا الأمر ليس بالهين خاصة وأنهم يتعاملون مع كلام الله تعالى الذي أعجز بلغاء العرب وفصحائهم، ووقفوا أمام نظمه وبلاغته عاجزين على أن يأتوا بمثله.

ويعتبر الإمام الكواشي (ت680هـ) أحد هؤلاء العلماء الأفذاذ الذين بذلوا الوسع في تفسير كتاب الله تعالى، مراعيا في ذلك بلاغة وأثر الوقف القرآني في تحصيل تمام المعنى وحسنه، فخص له عناية بارزة في تفسيره، حتى وصفه بعضهم بقوله: "وله التفسير الكبير والصغير، وجود فيه الإعراب، وحرر فيه الوقوف"[98]، وقد أشرنا في المطلب الأول إلى أنه اختار من الوقوف أعجبها إليه وأحسنها وهي؛ الوقف التام والحسن والكافي، ويقدم الحسن على الكافي وإن رأى بعضهم خلاف ذلك، ولا شك أن المتتبع لتفسيره يجده أنه ينبه على ما لا يصح الوقف عليه، وهو الوقف القبيح، وإن لم يصرح بذكره مباشرة.

1.3.3. أثر الوقف في تعدد الدلالة

إذ أن اختلاف مواضع الوقف تؤدي في كثير من الأحيان إلى اختلاف المعنى، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى:﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ (سورة البقرة: الآية 02)، اختلف العلماء في الوقف على هذه الآية بين لفظتي ﴿رَيْبَ﴾ و﴿فِيهِ﴾، إذ يصح الوقف على كل واحدة منهما، ولكل اختيار توجيهه ومسوغه،

وهذا الوقف يسمى وقف المعانقة كما يسمى وقف المراقبة؛ وهو أن يجتمع في آية كلمتان في محل واحد ويصح الوقف على كل منهما، لكن إذا وقف على إحداهما امتنع الوقف على الأخرى[99]؛ لئلا يختل المعنى[100]، فمنهم من ذهب إلى تمام الوقف؛ ونسب هذا القول للإمام نافع (ت169هـ)، على لفظة ﴿رَيْبَ﴾ على اعتبار أن ﴿هُدًى﴾ رفع ﴿فِيهِ﴾ أو الابتداء، و﴿فِيهِ﴾ خبره، ويصير معنى ﴿لَا رَيْبَ﴾ لا شك، ويضمر العائد على ﴿الْكِتَابُ﴾ لإيضاح المعنى، وذلك بأن يقدر القارئ خبرا لـ ﴿لَا﴾ تقديره: "لا ريب فيه فيه هدى"، وشاهده عند العرب، "إن زرتني فلا بأس"؛ أي لا بأس عليك، و"إن زرتني فلا براح"؛ أي لابأس عليك[101]، وعلى هذا التقدير يكون المعنى؛ تخطئة الذين أعرضوا عن استماع القرآن فقالوا:﴿لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ﴾ (سورة فصلت: الآية **26**)، استنزالا لطائر نفورهم كأنه قيل لهم هذا الكتاب مشتمل على شيء من الهدى، فاسمعوا إليه، ولذلك نكر لفظ "الهدى"؛ أي فيه شيء من هدى[102]، وذهب بعضهم إلى أن الوقف تام على لفظة ﴿فِيهِ﴾ على اعتبارها خبر لـ﴿لَا﴾ وهو ما ذهب إليه الإمام الكواشي (ت680هـ)، حيث يقول:" ﴿لَا رَيْبَ﴾ لا شك، و﴿فِيهِ﴾ (تا)؛ أي وقف تام، أنه من عند الله تعالى، وأصل الريب الشك مع تهمة وسوء ظن، والشك التوقف بين نقيضين لا مزية لأحدهما على الآخر[103]، وهذا الوقف رجحه الإمام فخر الدين الرازي (ت606هـ)، وبين العلة من ترجيحه حيث قال: "واعلم أن القراءة الأولى أولى؛ أي الوقف على لفظة ﴿فِيهِ﴾، لأن على القراءة الأولى يكون الكتاب نفسه هدى، وفي القراءة الثانية؛ أي الوقف على لفظة ﴿رَيْبَ﴾، لا يكون الكتاب نفسه هدى، بل يكون فيه هدى، والأول أولى لما تكرر في القرآن من أن القرآن نور وهدى والله أعلم"[104]، وكذلك ذهب الإمام ابن كثير (ت761هـ) إلى الترجيح نفسه وهو الوقف على ﴿فِيهِ﴾، ودليله في ذلك قوله تعالى:﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (سورة السجدة: الآية **02**)، كما أنه أورد علة أخرى وهي؛ أنه يصير قوله تعالى ﴿هُدًى﴾ صفة للقرآن، وذلك أبلغ من كون فيه هدى[105].

بيد أن الإمام الكواشي لم يكتف بقوله بتمام الوقف عند قوله تعالى:﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾، بل ذهب ليحرر أنواع الوقوف عند هذه الآية، ويبين متى يصح الوقف ومتى لا يصح الوقف، وكل هذا إدراك منه لقيمة هذه القرينة في جلاء المعاني وتوضيحها، حيث يقول:" و﴿ لَا رَيْبَ﴾ مبني على الفتح مرفوع المحل مبتدأ خبره ﴿فِيهِ﴾، فعلى هذا التوقف على﴿الْكِتَاب﴾، أو في موضع رفع خبر ﴿ذَلِكَ﴾، فتقف على هذا على ﴿رَيْبَ﴾، وتقف أيضا على:﴿ لَا رَيْبَ﴾ إذا جعلته مبتدأ وخبرا، تقديره؛ هو لا ريب، ثم تبتدئ ﴿فِيهِ هُدًى﴾ مبتدأ وخبرا، أو ﴿هُدًى﴾ خبر مبتدأ محذوف؛ أي هو هدى، أي رشد وبيان، والهدى: كل ما يهتدى به، ﴿لِلْمُتَّقِينَ﴾؛ وأشار إلى أنه وقف تام، وإن نصبت ﴿هُدًى﴾ حالا من ﴿ذَلِكَ﴾، أو من ﴿الْكِتَاب﴾، والعامل فيها معنى الإشارة لم تقف على ﴿رَيْبَ﴾، ولا على ﴿فِيهِ﴾، وإن نصبته حالا من الضمير في﴿فِيهِ﴾، والعامل فيه الاستقرار وقف على ﴿رَيْبَ﴾ دون ﴿فِيهِ﴾"[106].

قوله تعالى:﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ (سورة البقرة: الآية **96**)، اختلف العلماء في الوقف على كلمتي ﴿حَيَاة-أَشْرَكُوا﴾، فذهب الداني (ت444هـ): أن الوقف على ﴿أَشْرَكُوا﴾ كافٍ[107]، ويرى الإمام

نافع (ت169هـ)، والأخفش (ت215هـ): أن الوقف على ﴿حَيَاة﴾ تام[108]، أما الإمام الكواشي (ت680هـ)، فيذهب لتحرير الوقوف على هذه الآية مراعيا جانب المعنى، مبينا التقدير الذي يوجب الوقف، والتقدير الذي لا يصح الوقف عليه؛ إذ يقول في ذلك:" والمراد بـ﴿الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ المجوس أو اليهود الذين قالوا إن عزيرا ابن الله، وأفرد المشركين بالذكر، وإن كانوا من الناس لشدة حرصهم على الحياة، وأيضا كان هؤلاء أحرص من المشركين على الحياة لعلمهم ما هم صائرون إليه من العذاب، فعلى هذا- أي المعنى- يكفي الوقف على ﴿حَيَاة﴾ ويتم على ﴿أَشْرَكُوا﴾ إن جعلت ﴿يَوَدُّ﴾ مستأنفا؛ أي هؤلاء قوم ﴿يَوَدُّ﴾، أي يتمنى. وإن جعلت ﴿أَشْرَكُوا﴾ كلاما مبتدأ؛ أي: ومنهم ناس يود أحدهم، على حذف مضاف، كقوله: ﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ﴾ (سورة الصافات: الآية **164**)، لم تقف على ﴿أَشْرَكُوا﴾ ووقفت على ﴿حَيَاة﴾، وكذلك لا تقف على ﴿أَشْرَكُوا﴾ إن جعلت ﴿يَوَدُّ﴾ حالا من الذين أشركوا؛ أي: وإذا أحدهم، فعلى هذا ﴿الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ المجوس، وإن جعلتها حالا من ﴿هُمْ﴾ في ﴿لَتَجِدَنَّهُمْ﴾؛ أي: لتجدنهم أحرص الناس وادًّا ﴿أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ فعلى هذا ﴿الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ اليهود، الذين قالوا عزير ابن الله، فعلى هذا لا وقف على ﴿أَشْرَكُوا﴾ ولا على ﴿حَيَاة﴾؛ لئلا يفصل بين الحال وصاحبها"[109].

وكل هذا التحرير والحرص من الإمام الكواشي على هذه القرينة التجويدية، إلا لأنه أدرك مدى تأثيرها على المعنى خاصة في التفسير.

وكذلك فإن اختلاف موضع الوقف يؤدي إلى اختلاف الإعراب مما يغير المعنى، من ذلك اختلافهم في الوقف على قوله تعالى:﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ﴾ (سورة آل عمران: الآية **30**)، حيث يختلف إعراب ﴿وَمَا﴾ تبعا لاختلاف موضع الوقف في هذه الآية؛ فمنهم من ذهب إلى أن الواو عاطفة، و(ما) موصولة في موضع نصب عطفا على (ما) الأولى من قوله تعالى: ﴿مَا عَمِلَتْ﴾، والتقدير: تجد ما عملت من خير وما عملت من سوء، وأما جملة ﴿تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا﴾ ففيه وجهان؛ الأول أنه صفة للسوء، تقديره: وما عملت من سوء الذي تود أن يبعد ما بينها وبينه، والثاني؛ أنه حال، تقديره: يوم تجد ما عملت من سوء محضرا حال ما تود بعده عنها[110]، فعلى هذا يكون الوقف على ﴿سُوءٍ﴾ وهو اختيار الإمام السجاوندي (ت560هـ)، وقدم له تعليلا لطيفا بقوله:" والأجوز أن يوقف على ﴿سُوءٍ﴾ تقديره: وما عملت من سوء كذلك، لأن السوء يوجد محضرا كالخير، و﴿تَوَدُّ﴾ مستأنف؛ لأن صاحب الخير يود لو لم يره من خجل الحياء، كما أن صاحب السوء من وجل الجزاء، والضمير المتحد عائد إلى ﴿مَا﴾ أو إلى جنس العمل"[111]، ومنهم من ذهب إلى أن الواو في هذه الآية استئنافية[112]، وعليه فـ﴿مَا﴾ الواقعة بعد لفظة ﴿مُحْضَرًا﴾ موصولة في موضع رفع بالابتداء و﴿تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا﴾ جملة في موضع خبر لـ﴿مَا﴾ والتقدير: والذي عملته من سوء تود لو تباعد ما بينها وبينه، أو يكون المعنى: تجد ما عملت من سوء تتمنى كل نفس أن يكون بينها وبينه أمدا بعيدا[113]، وعليه يكون الوقف على ﴿مُحْضَرًا﴾ وهو التمام عند نافع (ت169هـ)[114]، وكذلك اعتبره الإمام الكواشي (ت680هـ) تاما، غير أنه يفصل في ذلك ويبين الوجوه التي يمكن فيها الوقف، والوجوه التي لا يصح على اعتبارها الوقف، مراعيا في ذلك تجويد الإعراب، فذهب

إلى أن ﴿مَا﴾ الأولى والثانية اسم موصول بمعنى (الذي)، و﴿مُحْضَرًا﴾ مفعول ثانٍ لـ﴿تَجِدُ﴾ ومفعولها الأول ﴿مَا عَمِلَتْ﴾، و﴿مَا﴾ في ﴿وَمَا عَمِلَتْ﴾ مبتدأ خبره ﴿تَوَدُّ﴾، فعلى هذا الوقف تام عنده على﴿مُحْضَرًا﴾ ومعناه؛ والذي عملته؛ أي السوء، تود هي؛ أي النفس، لو تباعد ما بينها وبينه، ثم ينتقل الإمام الكواشي ليبين الرأي الآخر من أن الواو عاطفة؛ إذ إنك لو عطفت ﴿وَمَا عَمِلَتْ﴾ على ﴿مَا عَمِلَتْ﴾ تقديره؛ يوم تجد كل نفس عملها محضرا، وادة تباعد ما بينها وبين السوء لم تقف على ﴿مُحْضَرًا﴾، وجوز أن تكون فيهما ﴿مَا﴾ مصدرية[115]، ولا شك أن البسط في هذا البيان والتوضيح من الإمام الكواشي إلا لإدراكه لبلاغة وأثر الوقف في توجيه المعاني، كما يدل على سعة اطلاعه وتمكنه من علم النحو عامة وتجويد الإعراب خاصة، إذ أنه يجعل القارئ على الخيار في الوجوه التي يذكرها، وكلها مسوغة، إما للوقف مع تمام المعنى أو حسنه أو كفايته، وإما أنه لا يصح الوقف عليها لئلا تحيل المعنى.

وكما أن للوقف تأثيرا في الإعراب وبالتالي توجيه دفة المعنى، فإن للإعراب كذلك تأثير في تحديد مكان الوقف ونوعه، فمثلا في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُمْ بِخَيْرٍ مِنْ ذَلِكُمْ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَأَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا إِنَّنَا آمَنَّا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ (سورة آل عمران: الآية **15-16**)، فالوقف على ﴿بِالْعِبَادِ﴾ وتحديد نوع الوقف عليها؛ متوقف على إعراب ما بعدها وهي لفظة ﴿الَّذِينَ﴾ والتي لها وجوه إعرابية عديدة، فتعرب على محل الرفع من وجهين؛ أحدهما: أنها مبتدأ محذوف الخبر، تقديره؛ الذين يقولون كذا مستجاب لهم، أو لهم ذلك الخير المذكور، والوجه الثاني؛ أنها خبر لمبتدأ محذوف، كأنه قيل: من هؤلاء المتقون؟ فقيل: الذين يقولون كيت وكيت، وتعرب على محل النصب من وجه واحد، وذلك بإضمار الفعل أعني أو أمدح، ومحل الجر من وجهين، أحدهما النعت والآخر البدل، بحيث يمكن حملها نعتا ﴿لِلَّذِينَ اتَّقَوْا﴾، أو بدلا منه، كما يمكن حملها نعتا لـ﴿بِالْعِبَادِ﴾، أو بدلا منه[116]، وعلى إثر هذه الوجوه الإعرابية، اختلف العلماء في تحديد نوع الوقف على ﴿بِالْعِبَادِ﴾، فمنهم من يرى أن الوقف جائز على هذا الموضع على جعل﴿الَّذِينَ﴾ خبر لمبتدأ محذوف تقديره؛ هم الذين يقولون، أو مدحا على حذف الفعل تقديره، أعني الذين[117]، ومنهم من ذهب إلى أن الوقف كافٍ على هذا الموضع، إن رفع على المدح بتقدير؛ هم الذين، أو نصب على ﴿بِالْعِبَادِ﴾ تقديره؛ أعني الذين، فالوقف على﴿بِالْعِبَادِ﴾ كافٍ، وإن خفض على النعت لـ﴿بِالْعِبَادِ﴾ فالوقف عليه حسن[118]، والوقف حسن عند الإمام الكواشي (ت680هـ) إن نصبت، أو رفعت ﴿الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا﴾ مدحا، وإن جررته صفة لـ﴿لِلَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ أو لـ﴿بِالْعِبَادِ﴾ لم يجز[119]، ومعلوم أن الإمام الكواشي يقدم الوقف الحسن على الكافي، فالوقف الحسن عنده بمنزلة الوقف الكافي عند الداني (ت444هـ)، كما أنه لا يجوز الوقف على هذا الموضع إن جعلت ﴿الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا﴾ نعتا على الخفض لـ﴿بِالْعِبَادِ﴾، وإن رآه الداني حسنا، وكذلك اعتبر الشيخ زكريا الأنصاري (ت926هـ) الوقف على هذا الموضع حسنا، إن رفعت أو نصبت ما بعده، أما إن جررته على البدل أو النعت لم يحسن[120].

ولما كان المعنى الدلالي المستقى من آي القرآن، إنما يتأسس عن طريق تداخل تراكيب عديدة، وقرائن داخلية وخارجية محيطة بالكلام، كان الوقف القرآني أحد أهم تلك العناصر التي تدفع المفسر إلى

القول بالتفسير وفق ذلك الوقف؛ إذ أن تغير موضع الوقف يغير تركيب الآية ومن ثَمَّ يغير معناها، من ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾ (سورة البقرة: الآية **26**)، اختار بعضهم[121] أن تؤول جملة ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا﴾ في محل نصب على أنهما صفتان لمثلا؛ أي: مثلا يفرق الناس به، على ضلال ومهتدين، وهما على هذا من كلام الكفار[122]، وعلى هذا التقدير فلا وقف على كلمة ﴿مَثَلًا﴾ باعتبار أن الكلام من متكلم واحد، وجوز ابن عطية (ت542هـ)، أن تكون جملة ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا﴾ من كلام الكفار، وجملة ﴿وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا﴾ من كلام الله تعالى على الابتداء[123]، بناء على تجويزه لهذا الوجه؛ فإنه يوقف على ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا﴾ انتهاء لكلام الكفار، ويبتدئ بـ﴿وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا﴾ من كلام الله تعالى، بيد أن الإمام الكواشي كان يحتكم في المعنى إلى موضع الوقف، وقد جعل الوقف في هذه الآية كافيا على قوله ﴿مَثَلًا﴾ محررا في ذلك وجوه الإعراب، إذ يقول:" فقوله: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا﴾ إن جعلت (ما) استفهاما و (ذا) بمعنى الذي، و(أراد) صلته، والعائد محذوف، فمحله رفع مبتدأ، خبره (الذي) وصلته، وإن جعلت (ماذا) اسما واحدا فمحله نصب بـ(أراد) تقديره؛ أي شيء ﴿أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا﴾ أي المثل ﴿مَثَلًا﴾؛ وأشار إلى أن الوقف كافٍ عند هذا الموضع، نصب تمييز؛ كقولك لمن لبس سلاحا رديئا، كيف تنتفع بهذا سلاحا، أو حال كقوله تعالى:﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً﴾ (سورة الأعراف:**73**)... ثم أجابهم مستأنفا فقال: ﴿يُضِلُّ بِهِ﴾ أي المثل ﴿كَثِيرًا﴾ من الكفار لتكذيبهم به، فيزدادون ضلالا، ﴿وَيَهْدِي بِهِ﴾ أي المثل ﴿كَثِيرًا﴾ من المؤمنين لتصديقهم به، وأشار إلى أن الوقف على كلمتي ﴿كَثِيرًا﴾ الأولى والثانية وقفا كافيا[124]. وكأن في كلام الكواشي رفض على أن تكون جملة ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا﴾ صفة للمثل؛ لأنه لو وصل صار ما بعده صفة له، ليس بصفة، وإنما هو ابتداء إخبار من الله عز وجل جوابا لهم[125]، وكذلك في قوله بكفاية الوقف على﴿مَثَلًا﴾ رد على من أجاز الوقف على ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا﴾ على اعتبارها من كلام الكفار، وهذا ليس بظاهر، لأنه إلباس في التركيب، والضمير في (به) عائد على (ضرب) المضاف تقديرا إلى (المثل)؛ أي بضرب المثل[126]، وهذا الوقف؛ أي على ﴿مَثَلًا﴾، قال به أبو حاتم[127]، وتابعه في ذلك النحاس[128]، وجعله السجاوندي وقفا مطلقا[129]، وعده الأشموني وقفا كافيا على استئناف ما بعده جوابا من الله على الكفار[130]، وعليه فإن الإمام الكواشي يراعي تقدير التركيب على هذا القول، ثم يحدد موضع الوقف، بما يتناسب مع سياق حال الكفار، وما عرفه من صفاتهم التي وردت في القرآن، وأخبر عنها نبينا ﷺ .

وكذلك تدفع هذه القرينة التجويدية؛ أي الوقف، بالمفسر إلى اللجوء إلى تخير موضع الوقف ليحسن المعنى ويستقيم، وبعضهم خلاف ذلك، ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ (سورة البقرة: الآية 285)، فبعضهم[131] يرى أن الوقف تام على ﴿مِنْ رَبِّهِ﴾ على اعتبار ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ مبتدأ أول، و﴿كُلٌّ﴾ مبتدأ ثانٍ، خبره ﴿آمَنَ﴾، و﴿كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ﴾ خبر للمبتدأ الأول، وأفرد لفظ ﴿آمَنَ﴾ ردا على لفظ ﴿كُلٌّ﴾، فعلى هذا لا يكون المؤمنون داخلين في ما دخل فيه النبي ﷺ من الإيمان[132]، فبعد أن عرض الإمام الكواشي هذه الرؤية لمن قال بالوقف على ﴿مِنْ رَبِّهِ﴾ نظر نظرة المتفحص المتلمس للمعنى

المنشود من الآية بتحديد موضع الوقف الذي يلائم ذلك المعنى، قال: "والاختيار الوقف على ﴿الْمُؤْمِنُونَ﴾ وهو حسن؛ ليكون المؤمنون داخلين في ما دخل فيه النبي ﷺ فيه، والتنوين في ﴿كُلٌّ﴾ عوض عن المحذوف تقديره؛ كلهم آمن"[133]، وكذلك هو اختيار النحاس[134]، والوجه أن تكون الواو عاطفة لتشمل الآية المؤمنين فيما دخل فيه النبي ﷺ من الإيمان، بخلاف ما لو جعلت للاستئناف، فيكون الوصف خاصا بالمؤمنين بأنهم آمنوا بالله وملائكته ورسله دون النبي ﷺ، والأولى أن تصف الآية النبي ﷺ والمؤمنين، بأنهم آمنوا بسائر المذكورات[135].

وكذلك فإن للتأويل النحوي، أثر في سياق الكلام، وبالتالي يفرض تعيين الموقوف عليه، وفي هذا يتعين تقدير كلام يناسب موضع الوقف، من ذلك قوله تعالى:﴿وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَآتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدًا﴾ (سورة النساء: الآية 33)، (كل) في كلام العرب معناها الإحاطة والعموم، فإذا جاءت مفردة فلا بد أن يكون في الكلام حذف عند جميع النحويين[136]،أحدها: «ولكلِّ إنسانٍ موروثٍ جعلنا مواليَ» أي: وُرَّاثاً مِمَّا ترك، ففي «ترك» ضمير عائد على «كل» وهنا تم الكلام، ويتعلق «مِمَّا ترك» بـ «مواليَ» لِما فيه من معنى الوراثة، أو بفعل مقدَّرٍ أي: يَرِثون مما. «مواليَ» مفعول أول لـ «جعل» بمعنى صَيَّر، و «لكل» جارٌ ومجرور هو المفعول الثاني قُدِّم على عامِلِه، ويرتفع «الوالدان» على خبر مبتدأ محذوف، أو بفعل مقدر؛ أي: يَرِثون مما، كأنه قيل: ومَنْ الوارث؟ فقيل: هم الوالدان والأقربون، والثاني: أنَّ التقديرَ: « ولكلِّ إنسانٍ موروثٍ جَعَلنا وُرَّاثاً مما ترك ذلك الإنسان»، ثم بَيَّن الإنسانَ المضافَ إليه «كل» بقوله: الوالدان، كأنه قيل: ومَنْ هو هذا الإنسانُ الموروث؟ فقيل: الوالدان والأقربون. والإعرابُ كما تقدَّم في الوجهِ قبله. وإنما الفرق بينهما أن الوالدين في الأول وارثون، وفي الثاني مَوْروثون، وعلى هذين الوجهين فالكلام جملتان[137]؛ أي: أنه يوقف على ﴿مِمَّا تَرَكَ﴾ ويبتدئ بـ﴿الْوَالِدَانِ﴾ على أنه خبر لمبتدإ محذوف جوابا لسؤال مقدر، كأنه قيل: ومن الوارث؟ فقيل: هم الوالدان والأقربون[138]، غير أن الإمام الكواشي قدر محذوف ﴿كُلٍّ﴾ بـ"مالٍ"، وهو تقدير يناسب لفظة ﴿مِمَّا تَرَكَ﴾، كما يناسب معنى لفظة ﴿مَوَالِيَ﴾ التي فسرها الكواشي في هذا الموضع بـ(الورَّاث؛ جمع وارث)، و﴿مِمَّا تَرَكَ﴾ صفة لـ(مال) المحذوف، وتبيين له، والمعنى؛ ولكل مما تركه ﴿الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾ جعلنا وراث يرثونه، أو –بتقدير آخر- لكل ناس جعلناهم موالي نصيب مما ترك الوالدان؛ فيكون ﴿جَعَلْنَا مَوَالِيَ﴾ صفة لـ﴿كُلٍّ﴾، والضمير الراجع إلى ﴿كُلٍّ﴾ محذوف، فالكلام مبتدأ وخبر، كقولك؛ لكل من خلقه الله إنسانا من رزق، أي حظ من رزق[139]، فعلى هذين التقديرين فالوقف حسن عنده على كلمة ﴿الْأَقْرَبُونَ﴾، والوقف على هذا الموضع كافٍ عند بعضهم[140]، ومطلقا عند السجاوندي؛ إذ علله بأن ﴿الَّذِينَ﴾ مبتدأ، والفاء في خبره لاحتمال عمومه بتضمن معنى الشرط[141]، وهو ما ذهب إليه الإمام الكواشي، بيد أنه رأى أنه لا يحسن الوقف على ﴿الْأَقْرَبُونَ﴾ إن عطفت ﴿الَّذِينَ﴾ على ﴿الْأَقْرَبُونَ﴾ ويحسن إن رفعت ﴿الَّذِينَ﴾ على الابتداء أو بفعل مضمر يفسره الظاهر، كقولك؛ زيدا فاضرب به[142]. وهذا هو دأب الإمام الكواشي في كل تفسيره؛ إذ يبين الوجوه التي يصح بها الوقف والتي لا يصح بها.

2.3.3. أثر الوقف القرآني في آيات العقيدة

وكما أن للوقف القرآني أثر في تحديد المعاني وتباينها بين المفسرين واللغويين بالنظر إلى تحديد موضع الوقف ونوعه، وهذا في جل آي القرآن، خاصة الآيات التي تقرر بعض مسائل العقيدة، والتي يؤثر فيها هي الأخرى الوقف القرآني، وبالتالي فإن المفسر لكتاب الله تعالى سيكون أشد حرصا في التعرض لهذه الآيات بالبيان والتوضيح، ومن هنا كان لزاما على المفسر أن يراعي تلك القرينة التجويدية، إذ أنه متى ما حدد معنى لتلك الآيات فإنه يختار وقفا يناسب ذلك المعنى، وقد كان الإمام الكواشي حريصا على ذلك أشد الحرص في تفسيره، ومن الأمثلة التي توضح تأثير الوقف على المعنى في الآيات المقررة لبعض مسائل العقيدة؛ قوله تعالى:﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ (سورة آل عمران: الآية 07)، اختلف المفسرون والنحاة في الوقف على هذه الآية؛ فطائفة منهم ذهبت إلى أن الوقف على لفظ الجلالة﴿اللَّهُ﴾ تامٌ، وأن ما بعده منقطع منه، ونسب هذا القول إلى مجموعة من الصحابة والتابعين والقراء والفقهاء وأهل اللغة، وذهب آخرون إلى القول بأن الكلام متصل بما بعده فلا يوقف على لفظ الجلالة ﴿اللَّهُ﴾، واعتبار الواو عاطفة في قوله ﴿وَالرَّاسِخُونَ﴾ وأن ما بعدها داخل في الحكم؛ أي أن الراسخون يعلمون تأويله، ونسب هذا القول لمجاهد وعبد الله بن عبد السلام وغيرهم، وعليه يوقف على ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾[143]، ويظهر أثر الوقف القرآني في هذه الآية ببيان معنى المتشابه؛ إذ أنه هو الذي يحدد موضع الوقف، وعليه اعتمد الكواشي في تحرير الوقف على هذه الآية سالكا مسلك البيان والإرشاد والتقدير الذي يصح عليه الوقف، فبعد أن بين الله تعالى أن لا سبيل لأهل الزيغ والأهواء لمعرفة تأويله؛ بأن نفى عنهم ذلك، ثم استثنى فقال:﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ﴾ أي المتشابه ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ فالوقف تامٌ ههنا، إن جعلت المتشابه بمعنى ما استأثر الله تعالى بعلمه وعلم حكمته؛ كقيام الساعة، وعدد الزبانية، فعلى هذا ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ هم الذين ثبتوا فيه وتمكنوا منه، لأن أصل الرسوخ الثبات، مبتدأ، خبره ﴿يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾، ويعضد هذا الاختيار ما قرئ (ويقول الراسخون في العلم)، وما قرئ (إن تأويله إلا عند الله)، والمعنى؛ الراسخون لا يعلمون تأويله بل يؤمنون به[144]، وهو مذهب أكثر أهل العلم من المفسرين والقراء والنحويين[145]، وشرط الإيمان بالقرآن العمل بمحكمه، والتسليم لمتشابهه[146]، بيد أن الإمام الكواشي لم يكتف بهذا، بل ذكر الوجه الآخر الذي نسب لثلة من أهل العلم، مبينا على إثر قولهم التقدير الذي يصح عليه الوقف؛ بحيث إن جعلت ﴿الرَّاسِخُونَ﴾ يعلمون تأويل المتشابه، والمراد ما للفكر والنظر فيه مجال، وهو مذهب ابن عباس وغيره، قالوا كان يقول: أنا من الراسخين في العلم، لم تقف بعد ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾؛ لأن الواو عاطفة[147]، وقد سلك في بيانه هذا مسلك التحقيق؛ إذ أنه بين آراء العلماء في هذه المسألة متقصيا المعاني، ومراعيا لمواطن الوقف، موجها للتقديرات التي يصح لك بها أن تقف، وهذا القول قد سلكه جماعة من المحققين من أهل العلم[148].

ومن الأمثلة الدالة كذلك على أثر الوقف في آيات العقيدة، قوله تعالى:﴿ إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ فَوْقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأَحْكُمُ بَيْنَكُمْ فِيمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ (سورة آل عمران: الآية 55)، اختلف العلماء في الوقف على ﴿وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، فمنهم من رأى أن الوقف تام على هذا الموضع[149]، ويكون المعنى؛ أن الله أخبر عيسى عليه السلام أنه سيرجعه إليه، ويطهره من رجس الكافرين، وانتهت الجملة ثم انتقل الخطاب إلى

سيدنا محمد ﷺ، فأخبر الله تعالى أنه سيجعل أتباع محمد ﷺ فوق الكفار إلى يوم القيامة[150]، وتكون على هذا الواو للاستئناف في ﴿وَمُطَهِّرُكَ﴾، وذهب قوم آخرون إلى أنه لا وقف على هذا الموضع ﴿وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، بل توصل بما بعدها[151]، لأن الواو للعطف هنا، كما هو ظاهر سياق الآية، فيكون المعنى؛ أن الله بشره أولا بأنه متوفيه ومتولي أمره، فليس للكفار المتوعدين له بالقتل سلطان ولا سبيل، ثم بشره بأنه رافعه إليه؛ أي إلى سمائه محل أنبيائه وملائكته ومحل عبادته، ليسكن فيها ويعبد ربه مع عابديه، ثم ثالثا بتطهيره من أوصاف الكفرة وأذاهم وما دفنوه به، ثم رابعا برفعه تابعيه على من خالفه، ليتم بذلك سروره[152]، وذهب ابن عاشور إلى أن الظاهر من هذه الجملة أنه مما خاطب الله به عيسى عليه السلام، وأنّ ضمير مرجعكم وما معه من ضمائر المخاطبين عائد إلى عيسى والذين اتبعوه والذين كفروا[153]، أما الإمام الكواشي فالوقف عنده حسن على ﴿مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، إن جعلت ﴿وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ﴾؛ كلاما مستأنفا، وقد نقل خطابا للنبي ﷺ، والمراد أمته ﴿فَوْقَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾؛ أي يعلونهم بالسيف والبرهان، وهذا حسن لقوله ﴿إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ لأنه لا شريعة بعد شريعة محمد ﷺ، وبعضهم جعله وقف بيان؛ وهو أن يبين معنى لا يفهم بدونه[154]، وغير جائز؛ أي الوقف، إن جعلت الخطاب لعيسى، وقد نقل أيضا، فيكون المراد أيضا المسلمون، لأنهم اتبعوا عيسى في أصل الدين، وإن اختلفت الشرائع[155]، وهذا توجيه حسن من الإمام الكواشي، إذ أنه حاول أن يجد رأيا توفيقيا، بين من قال أن الوقف تم على﴿مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، وبعده خطاب للنبي ﷺ من الله تعالى بأنه سيجعل أتباعه فوق الكافرين، ومن قال أنه لا وقف ههنا بل هو خطاب لعيسى عليه السلام وبشارة من الله أنه سيرفع تابعيه، بأن المقصود بالرفع هم المسلمون سواء كان الخطاب موجه للنبي ﷺ، أو لعيسى عليه السلام، لأنهم اتبعوه في أصل الدين، وفي هذا ردٌّ على النصارى الذين احتجوا بهذا الوقف من هذه الآية على أن دينهم باقٍ إلى قيام الساعة، وأنه الدين الحق[156].

والأمثلة الدالة على عناية الإمام الكواشي بتحرير الوقوف على آيات العقيدة حتى لا يختل المعنى كثيرة لا يسعنا التطرق إليها كلها، وإنما أوردنا بعضها لنبين أثر الوقف في تقرير مسائل العقيدة ضمن تفسير القرآن الكريم.

3.3.3. أثر الوقف على رؤوس الآي

المقصود برأس الآية؛ هو آخر كلمة فيها نحو:﴿الْعَالَمِينَ﴾ (سورة الفاتحة: الآية02)، ﴿الْمُفْلِحُونَ﴾ (سورة البقرة: الآية05)، وقد اختلف العلماء في الوقف على رؤوس الآي على أربعة مذاهب؛ منهم من أجاز الوقف عليها، والابتداء بما بعدها مطلقا مهما اشتد تعلقها بما بعدها، وتعلق ما بعدها بها، واختار هذا المذهب الإمام البيهقي في شعب الإيمان، وكذا غيره من العلماء، واشتهر هذا المذهب عن أكثر أهل الأداء، وبعضهم ذهب إلى جواز الوقف على رؤوس الآي والابتداء بما بعدها إن لم يكن هناك ارتباط لفظي بينها وبين ما بعدها، وقال فريق آخر بجواز السكت بلا تنفس على رأس كل آية بناء على أن السكت يجوز في رؤوس الآيات مطلقا، وأما الفريق الرابع فحكم الوقف على رؤوس الآيات كحكمه على غيره مما ليس برأس آية، فينظر إلى ما بعد رأس الآية من حيث التعلق اللفظي؛ فإن كان هناك تعلق لفظي لم يجز الوقف، وإن لم يكن هناك تعلق لفظي بين رأس الآية وما بعدها جاز الوقف، وهو مذهب أكثر علماء الوقف والابتداء[157]،

أما الإمام الكواشي فالناظر في تفسيره بدقة، يتبين له أنه سلك مسلك المذهب الرابع في الوقف على رؤوس الآي، وهو أن حكمها كحكم غيرها مما ليس برأس آية، ومن أمثلة ذلك، قوله تعالى:﴿وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾ (سورة آل عمران: الآية140)، فمن العلماء من رأى أن الوقف كاف على رأس الآية[158]؛ أي على ﴿الظَّالِمِينَ﴾، وذهب بعضهم[159] أن الوقف تام على رأس الآية ﴿الظَّالِمِينَ﴾، إلا أن الكواشي رأى أن الوقف لا يتم على ﴿الظَّالِمِينَ﴾ وقدم تعليلا لذلك، وهو أن اللام في ﴿وَلِيُمَحِّصَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ لام كي معطوفة على ﴿وَلِيَعْلَمَ﴾، ولأن ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾ اعتراض بين بعض التعليل وبعض[160]، وأشار السجاوندي إلى أن الوقف لا يجوز وأشار إليه بعلامة (لا) للعطف على ﴿لِيَعْلَمَ﴾[161]،وبذلك هو يوافق الكواشي.

ومن الأمثلة كذلك قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ (سورة آل عمران: الآية 75)، ذهب الزجاج إلى أن الوقف على ﴿يَعْلَمُونَ﴾ قطع صالح، لأن ﴿بَلَى﴾ جواب للنفي[162]، وقال الداني بأن الوقف ﴿فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ﴾ كاف، لكن اعتبر الوقف على رأس الآية ﴿يَعْلَمُونَ﴾ أكفى منه[163]، واعتبر الشيخ الأنصاري الوقف على رأس الآية ﴿يَعْلَمُونَ﴾ وقف تاما[164]، غير أن الإمام الكواشي رأى أن الوقف ليس تاما على رأس الآية ﴿يَعْلَمُونَ﴾ وإن رآه بعضهم، والصحيح عنده أن الوقف لا يتم إلا على ﴿بَلَى﴾؛ لأن ﴿بَلَى﴾ إذا كان جوابا لما قبله من الجحد، فهو إيجاب لما بعده، فلا يفصل بينهما، و﴿بَلَى﴾ دلت على محذوف تقديره؛ بلى عليهم سبيل، وتم الوقف هنا، لأن ما بعد جملة مستأنفة، وهي ﴿مَنْ﴾ شرط مبتدأ، خبره ﴿أَوْفَى بِعَهْدِهِ﴾ عهد الوافي[165]، وهذا الذي ذهب إليه الزجاج (ت311هـ) بحيث رأى أن التمام على ﴿بَلَى﴾ تقديره؛ أي وهم يعلمون أنهم يكذبون، فرد الله قولهم فقال ﴿بَلَى﴾ وهو التمام[166].

وعلى ما تقدم؛ يتبين أن الإمام الكواشي كان ينظر إلى التعلق اللفظي والمعنوي بين رؤوس الآي وما بعدها، ومن ثم يختار الوقف، فمذهبه على هذا أن حكم الوقف على رؤوس الآيات كالحكم على باقي آي القرآن مما ليس برأس آية، وهو المذهب المختار من بين المذاهب، وذلك لأن معاني الآيات وسمو بلاغتها، وسر إعجازها، ورصانة أساليبها كل ذلك لا يظهر ولا يتضح إلا بربط الجمل وتعانق كلماتها[167].

ومن الوقوف التي لم يرتضها الإمام الكواشي، وإن اختارها بعضهم، لضعفها من حيث الصناعة النحوية، كما أنها تخل بالمعنى فلا يصار إليها، وقف بعضهم[168]على﴿جُنَاحَ﴾ من قوله تعالى:﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾ (سورة البقرة: الآية 158)، والذي رأى الوقف على هذا الموضع أجازه بناء على أوجه نحوية عديدة منها؛ أن يكون ﴿عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ﴾ من باب الإغراء، فيكون ﴿أَنْ يَطَّوَّفَ﴾ في محل نصب كقولك؛ عليك زيدا، أي ألزمه[169]، غير أن الإمام الكواشي رفض هذا الوجه ورده وقال في ذلك:" وزعم بعضهم أن الوقف على ﴿جُنَاحَ﴾ ويبتدئ إغراء؛ ﴿عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ﴾، كأنه يجعل خبر ﴿لَا﴾ محذوفا؛ أي فلا جناح في الحج، ولا أحبه –أي الوقف على ﴿جُنَاحَ﴾؛ لأن الإغراء إنما جاء مع الخطاب، وما حكى سيبويه؛ عليه رجل ليسني[170]، فلا اعتداد به لشذوذه"[171]، وذهب العكبري (ت616هـ) إلى الوقف على ﴿جُنَاحَ﴾ لكن بناء على وجه نحوي آخر ارتضاه وجوّده، فقال في ذلك: "والجيد أن يكون ﴿عَلَيْهِ﴾ في هذا الوجه خبرا، و﴿أَنْ

يَطَّوَّفَ﴾ مبتدأ"[172]، غير أن الإمام الكواشي رد هذا الوجه النحوي الذي ذهب إليه العكبري لفساد المعنى، لأنه يصير المعنى؛ فمن حج البيت فلا حرج، فيجعل الحج المفترض كالنفل إن شاء فعله، وإن شاء لم يفعله، ويوجب السعي بقوله: ﴿عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ﴾، فتصير الآية على زعمه موجبة لما اختلفوا في وجوبه، وغير موجبة لما اتفقوا في وجوبه، ولأن التحرج إنما كان لأجل السعي بينهما كما تقدم[173]، ولذلك فالوقف عنده على ﴿أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ وقف حسن[174]، وهذا الوقف هو الذي عليه أكثر أهل العلم[175]، كما أن من اختار ذلك الوقف؛ أي على لفظ ﴿جُنَاحَ﴾، مخالف للحديث، فهو يدل على غير ذلك، جاء التوقيف إنهم تحرجوا أن يطوفوا بين الصفا والمروة، ولأنهما من شعائر الجاهلية فأنزل الله جل وعز هذه الآية[176].

ومن الوقوف التي لم يرتضها الإمام الكواشي، وذلك لعدم توافقها مع الصناعة النحوية وتخل بها، وقوف بعضهم[177] كأبي عمرو (ت154هـ)، والكسائي (ت189هـ) على ﴿فَمَا﴾ دون اللام من قوله تعالى: ﴿فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ (سورة النساء: الآية 78)، ووقف آخرون على اللام من ﴿فَمَال﴾ منفصلة عما بعدها اتباعا لخط المصحف، إذ رفض الإمام الكواشي مثل هذه الوقوف، وأشار إلى أنها ليست بمختارة عنده، كما نبه على أنه إذا وُقِف عليها ينبغي أن يبتدئ بما قبل وقفه[178]، ذلك أن فيها قطعا للمبتدأ عن الخبر في الوقف الأول، وقطعا بين الجار والمجرور في الوقف الثاني، وإنما يجوز ذلك؛ أي الوقفين السابقين، لضرورة قطع النفس أو ابتلاء؛ أي اختبار من الشيخ لتلميذه[179].

ومن الوقوف التي انتقدها الإمام الكواشي ولم يطمئن لها، وقْفُ أبي حاتم (ت250هـ)، وأبي بكر ابن الأنباري (ت328هـ) على ﴿شَيْءٍ﴾ من قوله تعالى:﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾ (سورة آل عمران: الآية 28)، حيث ذهبا إلى أن الوقف على ﴿شَيْءٍ﴾ وقف كافٍ[180]، إلا أن الإمام الكواشي انتقد هذا الوقف الذي اختاره الإمامان، ورأى أن فيه نظرا، لوجود الاستثناء بعد[181]، كما أن الوقف الذي اختاراه يجيز الابتداء بـ﴿إِلَّا﴾، وهو رأي ضعيف، لأن ﴿إِلَّا﴾ حرف استدراك يستدرك بها الإثبات بعد النفي، أو النفي بعد الإثبات، فهي متعلقة بما قبلها في جميع الأحوال[182]، وذكر الأشموني أن الكواشي قد وافق أبو حاتم وابن الأنباري على ذلك الوقف، وليس ذلك بصحيح، إذ أن الكواشي قد انتقدهما ولم يرض بذلك الوقف[183]، بل لم يشر إلى وجود وقف على ذلك الموضع كما هي عادته في سفره، وإنما يشير إلى نهاية كل آية بعلامة تدل على نوع الوقف أثناء التفسير.

ومن الوقوف التي لم يحبذها الإمام الكواشي، وقف أبي حاتم (ت250هـ) على ﴿خَيْرًا لَهُمْ﴾ من قوله تعالى:﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَهُمْ﴾ (سورة آل عمران: 180)، وذكر الإمام الكواشي العلم من عدم اختياره للوقف على ﴿خَيْرًا لَهُمْ﴾ وإن قال به أبو حاتم، ليتصل حرف العطف بالمعطوف عليه[184].

ومما تقدم بيانه نخلص، إلى أن الإمام الكواشي كان ملما بكل ما يرتبط بإعجاز القرآن ونظمه، فشرع يبين معاني القرآن الكريم معتمدا على كل ما من شأنه أن يؤثر على رسم المعنى القرآني، وكان الجانب الأدائي للقرآن الكريم محط نظر لدى هذا الإمام، فنوه إلى أثر الوقف القرآني في التفسير عامة وفي

المعاني خاصة، وما له من أهمية في المعاني الصحيحة للقرآن الكريم، إذ لا بد من تفسير كتاب الله تعالى وبيان مراده من آياته على الوجه الصحيح، ومن وسائل ذلك معرفة وقوف القرآن التي تفضي إلى التماس معنى صحيح لا تباين فيه ولا غموض.

4. الخاتمة

وفي ختام هذا البحث، والذي تطرق إلى أثر الوقف القرآني في تفسير التلخيص للإمام الكواشي، نخلص إلى أهم النتائج والتوصيات المستقاة من هذه الدراسة؛ فمن النتائج ما يلي:

(أ).اهتم علماء الأداء بالوقف القرآني قديما، فأفردوه بالمصنفات الطوال وأخرى قصار، غير أن المتفحص لمؤلفاتهم؛ خاصة الأوائل منهم لا يجد تعريفا للوقف، وهذا لا يعني عدم اتضاح مفهوم الوقف لدى هؤلاء العلماء، فلعل السبب أنهم أكتفوا بمعناه اللغوي الواسع وهو القطع، أو أنهم ركزوا على الجانب العملي في تحديد مواضع الوقف وبيان أنواعه، ولعل هذا هو الأهم في تلك الأزمان، بيد أن المتأخرين منهم أولو هذا المصطلح عناية وقدموا له تعريفات متباينة، ولعل ابن الجزري أحد هؤلاء الأوائل الذين عرفوا علم الوقف القرآني تعريفا دقيقا جامعا مانعا.

(ب).ظهر مصطلح الوقف في كتب المتقدمين من النحاة واللغويين، وكانوا يعنون به كيفية الوقف على الكلمات المنونة، غير أن المتأخرين منهم؛ أي من اللغويين، عرفوه تعريفات دقيقة ترقى لتعريفات أهل الأداء للوقف.

(ج).يدل على أهمية علم الوقف القرآني ارتباطه الوثيق بجل العلوم التي تتعلق بالقرآن الكريم، خاصة علم التفسير الذي يعنى ببيان معاني آي التنزيل، سواء الآيات المتعلقة بالأحكام الشرعية، أو المتعلقة بالآيات العقدية، أو غيرها.

(د).يعتبر الإمام الكواشي من المفسرين الذين راعوا علم الوقف القرآني أثناء بيان معاني القرآن، بل كان يشير إلى أنواع الوقوف معتمدا في ذلك على تمام المعنى، وسلامة التركيب.

(هـ).بَيَّن الإمام الكواشي في تفسيره ما لطريقة أداء الكلام، ومواضع وقفه ووصله من أثر جلي في إبراز المعاني وتعددها، إذ يتغير المعنى الدلالي للآيات ويختلف تبعا لتغير واختلاف مواضع الوقف، كما نوه ضمنا أن الإعراب يختلف باختلاف طريقة أداء الكلام موصولا أو مفصولا، فتتغير المعاني حملا على قولهم بحذف جزء من الكلام، أو حمل بعضه على بعض، أو غير ذلك من أساليب التفسير التي راعت هذه القرينة التجويدية.

(و).راعى الإمام الكواشي ما لطريقة أداء الكلام من تأثير في الآيات التي تتعلق بجانب من العقيدة، فكان ينظر إلى صحة المعتقد والمعنى ثم يقدر موطن الوقف، وأحيانا يجمع بين الوقفين مراعيا في ذلك صحة المعنى المراد.

(ز).ذهب الإمام الكواشي في الوقف على رؤوس الآي مذهب النظر إلى تعلقها بما بعدها؛ أي أن حكمها كحكم باقي الآيات مما ليس برأس آية.

(ح).رد الإمام الكواشي بعض الوقوف وانتقدها، ومحتكمه في ذلك كله إلى صحيح المعنى، وسلامة اللغة.

ومن التوصيات ما يلي:

(أ).يعد تفسير الكواشي من أهم التفسيرات الثرية بالمباحث اللغوية؛ أي النحوية والصرفية، خاصة في اعتراضاته على بعض اللغويين في مسائل لغوية، فمن الفائدة بمكان أن تكون هناك دراسات تعنى بهذه الجوانب من تفسيره، ومقارنة اختياراته في هذه المسائل بأقوال أهل اللغة، ومن ثم الترجيح بينها.

(ب).أكثر الإمام الكواشي في تفسيره، وهو بصدد الحديث عن مواضع الوقف من لفظة (وهذا الوقف لا أحبه)، ويذكر العلة في كثير من الأحيان عن عدم قبوله لموضع الوقف وإن ارتضاها غيره، فمن الجيد أن تكون هناك دراسة تعنى بتوجيه اختياراته في الوقف، ومقارنتها بأقوال علماء الوقف والابتداء.

(ج).أولى الإمام الكواشي بكل القضايا التي لها علاقة بالتفسير، كأسباب النزول والمحكم والمتشابه والقراءات، واللغة، فينبغي أن تكون هناك مقالات تعالج القضايا التفسيرية في تفسير التلخيص للإمام الكواشي.

5. قائمة المصادر والمراجع:

- ابن أبي العز الحنفي، ع. (1984). *شرح العقيدة الطحاوية* (8 ط، م 1). بيروت–لبنان: المكتب الإسلامي.
- ابن الأنباري، م. (1971). *إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل* (1 ط، م 1). دمشق: مجمع اللغة العربية.
- ابن البيع، م. (1960). *المستدرك على الصحيحين* (1 ط، م 1). بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن الجزري، م. (1985). *التمهيد في علم التجويد* (1 ط، م 1). الرياض: مكتبة المعارف.
- ابن الجزري، م. (1988). *المختار من تاريخ ابن الجزري* (1 ط، م 1). بيروت: دار الكتاب العربي.
- ابن الجزري، م. (2006). *غاية النهاية في طبقات القراء* (1 ط، م 1). بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن الجزري، م. *النشر في القراءات العشر* (م 1). بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن العماد، ع. ا. (1991). *شذرات الذهب في أخبار من غبر* (1 ط، م 1). دمشق: دار النشر.
- ابن تيمية، أ. (2005). *مجموع الفتاوي* (3 ط، م 1). الرياض: دار الوفاء.
- ابن حزم، ع. *الفصل في الملل والأهواء والنحل* (م 1). القاهرة: مكتبة الخانجي.
- ابن حيان، م. (1420). *البحر المحيط في التفسير* (1 ط، م 1). بيروت: دار الفكر.
- ابن زكريا الأنصاري، ز. (1985). *المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء* (2 ط، م 1). القاهرة: دار المصحف.
- ابن عادل الحنبلي، ع. (1998). *اللباب في علوم الكتاب* (1 ط، م 1). بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن عباد، إ. (1994). *المحيط في اللغة* (1 ط، م 1). بيروت: عالم الكتاب.
- ابن عطية، ع. ا. (1993). *المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز* (1 ط، م 1). لبنان: دار الكتب العلمية.
- ابن فارس، أ. (1991). *معجم مقاييس اللغة* (2 ط، م 1). الإسكندرية: دار الفكر.

- ابن فضل الله العمري، أ. (2010). *مسالك الأبصار في ممالك الأمصار* (1 ط، م 1). بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن كثير، إ. (1419). *تفسير القرآن العظيم* (1 ط، م 1). بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن منظور، ج. ا. (1414). *لسان العرب* (3 ط، م 1). بيروت: دار صادر.
- أبو السعادات، ا. (1979). *النهاية في غريب الحديث والأثر* (1 ط). بيروت: المكتبة العلمية.
- الأتابكي، ي. *النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة*. مصر: المؤسسة المصرية العامة.
- الأشموني، أ. (2002). *منار الهدى في بيان الوقف والابتداء* (1 ط، م 1). بيروت: دار الكتب العلمية.
- الألوسي ، م. (1415). *روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني* (1 ط، م 1). بيروت: دار الكتب العلمية.
- الألوسي، م. *روح المعاني*. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- أنيس ، إ. (1966). *من أسرار اللغة* (3 ط، م 1). القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- باشا البغدادي، إ. (1951). *هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين* (1 ط، م 1). بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- الترمذي، م. (1996). *الجامع الكبير* (1 ط، م 1). بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- الجوهري ، إ. (1978). *الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية* (4 ط، م 1). بيروت: دار العلم للملايين.
- الحصري، م. (2002). *معالم الاهتداء إلى معرفة الوقوف والابتداء* (1 ط، م 1). القاهرة: مكتبة السنة.
- الحفناوي، أ. (2015). *شذا العرف في فن الصرف* (1 ط، م 1). المنصورة– القاهرة: دار الغد الجديد.
- الداني، ع. (1987). *المكتفى في الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل* (2 ط، م 1). بيروت: مؤسسة الرسالة.
- الداني، ع. (2000). *التحديد في الاتقان والتجويد* (1 ط، م 1). عمان: دار عمتن.
- الداوودي، م. (1983). *طبقات المفسرين* (1 ط، م 1). بيروت: دار الكتب العلمية.
- الذهبي، م. (1988). *معجم الشيوخ* (1 ط، م 1). الطائف: مكتبة الصديق.
- الذهبي، م. (2004). *سير أعلام النبلاء* (1 ط، م 1). لبنان: دار الأفكار الدولية.
- الذهبي، م. *العبر في خبر من غبر*. بيروت: دار الكتب العلمية.
- الذهبي، م. *معرفة القراء الكبار* (1 ط، م 1). بيروت: مؤسسة الرسالة.
- الرازي، م. (1420). *مفاتيح الغيب* (3 ط، م 1). بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- الزجاج ، إ. (1988). *معاني القرآن وإعرابه* (1 ط، م 1). بيروت: عالم الكتب.
- الزركشي، م. (1975). *البرهان في علوم القرآن* (1 ط). بيروت: دار إحياء الكتب العربية.
- زكريا العبد، ف. *الميزان في أحكام تجويد القرآن*. الإسكندرية: دار الإيمان.
- الزمخشري، م. (1998). *أساس البلاغة* (1 ط). بيروت: دار الكتب العلمية.
- السبكي، ت. ا. (1413). *طبقات الشافعية الكبرى* (2 ط). مصر: دار هجر.
- السجاوندي، م. (2001). *كتاب الوقف والابتداء* (1 ط، م 1). عمان: دار المناهج.
- السجاوندي، م. (2006). *علل الوقوف* (2 ط). الرياض: مكتبة الرشد.
- السمين الحلبي، أ. *الدر المصون في علوم الكتاب المكنون*. دمشق: دار القلم.

- سيبويه، ع. (1988). *الكتاب* (3 ط). القاهرة: مكتبة الخانجي.
- السيوطي، ع. ا. (1974). *الإتقان في علوم القرآن* (1 ط). مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- السيوطي، ع. ا. *الدر المنثور في التفسير بالمأثور*. بيروت: دار الفكر.
- السيوطي، ع. ا. *بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة*. صيدا- لبنان: المكتبة العصرية.
- الشنقيطي، م. ا. (1995). *أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن* (1 ط). بيروت: دار الفكر.
- الصفدي، خ. (2000). *كتاب الوافي بالوافيات* (1 ط). بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- الصقاعي، ف. ا. (1974). *تالي كتاب وفيات الأعيان* (1 ط). دمشق: المعهد الفرنسي للدراسات العربية.
- الطبري، م. (2000). *جامع البيان في تأويل آي القرآن* (1 ط). بيروت: مؤسسة الرسالة.
- الطويل، أ. (1999). *فن الترتيل وعلومه* (1 ط، م 1). المدينة المنورة- السعودية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
- العكبري، ع. ا. (1976). *التبيان في إعراب القرآن* (1 ط). مصر: عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- عوض صالح، ع. ا. (2006). *الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى والتركيب* (1 ط، م 1). القاهرة: دار السلام.
- الفراهيدي، ا. *كتاب العين*. بغداد: دار الهلال.
- الفيومي، أ. *المصباح المنير في غريب الشرح الكبير*. بيروت: المكتبة العلمية.
- القرطبي، م. (2002). *الجامع لأحكام القرآن للقرطبي* (1 ط). الرياض- السعودية: عالم الكتب.
- كحالة، ر. (1993). *معجم المؤلفين* (1 ط). بيروت: مؤسسة الرسالة.
- الكناني، ع. ا. (2002). *الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن* (2 ط). المدينة المنورة- السعودية: مكتبة العلوم والحكم.
- الكواشي، أ. (2006). *التلخيص في تفسير القرآن العظيم* (1 ط). بغداد: ديوان الوقف السني.
- المسعدي، ع. (2009). *الفوائد المسعدية في حل المقدمة الجزرية* (3 ط، م 1). مكتبة أولاد الشيخ.
- النحاس، أ. (1992). *القطع والائتناف* (1 ط). الرياض- السعودية: دار عالم الكتب.

6. الهوامش:

(1) جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت911هـ)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، دط، دت، ج1، ص401.

(2) أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء (ت395هـ)، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، الإسكندرية، مصر، ط2، 1399هـ-1991م، مادة وقف، ج1، ص135.

(3) أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت170هـ)، كتاب العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الهلال، بغداد، دط، دت، ج5، ص223.

(4) إسماعيل بن عباد (ت385هـ)، المحيط في اللغة، تح: محمد حسين آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1414هـ-1994م، ج6، ص46.

(5) أبو الفضل جمال الدين بن مكرم بن علي بن منظور (711هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1414ه، ج9، ص359.

(6) أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت393هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1407هـ-1978م، ج4، ص1440.

(7) أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري (ت538هـ)، أساس البلاغة، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب

العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ-1998م، ج2، ص350.

(8) أبو العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت، دط، دت، ج2، ص669.

(9) أبو بشر عثمان بن قنبر الحارثي سيبويه (ت180هـ)، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ-1988م، ج1، ص15.

(10) أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج (ت311هـ)، معاني القرآن وإعرابه، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408هـ-1988م، ج4، ص275.

(11) ينظر: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت794هـ)، البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1376هـ- 1975م، ج1، ص342.

(12) أعني بالأوائل كابن الأنباري (ت328هـ)، والنحاس (ت338هـ)، وأبي عمرو الداني(ت444هـ)، والسجاوندي (ت560هـ) وغيرهم.

(13) أبو الخير محمد بن محمد ابن الجزري (ت833هـ)، النشر في القراءات العشر، تح: محمد علي الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، دت، ج1، ص240.

(14) أحمد بن محمد بن عبد الكريم الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، تح: شريف أبو العلا العدوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ-2002م، ص24.

(15) أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني الأندلسي (ت444هـ)، المكتفى في الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، تح: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1407هـ-1987م، ص62.

(16) أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت338هـ)، القطع والائتناف، تح: عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، دار عالم الكتب، الرياض، السعودية، ط1، 1413هـ-1992م.

(17) أبو عمرو جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس ابن الحاجب الكردي (ت646هـ)، الشافية في علم التصريف، تح: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، مكة، ط1، 1415هـ-1995م، ص63.

(18) أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، تح: أحمد أحمد شتيوي، دار الغد الجديد، المنصورة، القاهرة، ط1، 1436هـ-2015م، ص211.

(19) محمود خليل الحصري (ت1980م)، معالم الاهتداء إلى معرفة الوقوف والابتداء، مكتبة السنة، القاهرة، ط1، 1423هـ-2002م، ص182.

(20) عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، الإتقان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط1، 1394ه-1974م، ج1، ص299.

(21) الدقل: هو رديء التمر ويابسه له اسم خاص، فتراه ليبسه ورداءته لا يجتمع ويكون منثورا. ينظر: أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير (ت606هـ)، النهاية في غريب الحديث والأثر، تح: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ط1، 1399هـ-1979م، ج2، ص299.

(22) أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري ابن البيع (ت405هـ)، المستدرك على الصحيحين، تح: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1411هـ-1960م، كتاب الإيمان، حديث رقم101، ج1، ص91.

(23) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج1، ص282.

(24) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج1، ص255.

(25) أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك الترمذي (ت279هـ)، الجامع الكبير، تح: بشار بن عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1996م، أبواب القراءات، باب في فاتحة الكتاب، حديث رقم2927، ج5، ص35.

(26) النحاس، القطع والائتناف، ج1، ص15.

(27) المصدر نفسه، ج1، ص14.
(28) ينظر: النحاس، القطع والائتناف، ج1، ص11...17/ الداني، المكتفى، ص130...136.
(29) ينظر: أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير الطبري (ت310هـ)، جامع البيان في تأويل آي القرآن، تح: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1420هـ-2000م، ج13، ص317، ج16، ص411، ج22، ص175، ح23، ص191/ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ)، الدر المنثور في التفسير بالمأثور، دار الفكر، بيروت، دط، دت، ج2، ص254، ج7، ص496.
(30) ينظر: إبراهيم أنيس (ت1397هـ)، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط3، 1966م، ص208-209.
(31) ملا علي القاري، المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية، تح: أسامة عطايا، دار الغوثاني، دمشق، سوريا، ط2، 1433هـ-2012م، ص263.
(32) فريال زكريا العبد، الميزان في أحكام تجويد القرآن، دار الإيمان، الإسكندرية، دط، دت، ص202.
(33) ينظر: السيوطي، الإتقان، ج1، ص284...292.
(34) ينظر: الداني، المكتفى، ص129.
(35) ينظر: أبو الخير شمس الدين محمد بن محمد بن يوسف ابن الجزري (ت833هـ)، التمهيد في علم التجويد، تح: علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 1405هـ-1985م، ص165.
(36) أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت444هـ)، التحديد في الاتقان والتجويد، تح: غانم قدوري الحمد، دار عمان، عمان، 2000م-1431هـ، ص174.
(37) عمر بن إبراهيم المسعدي، الفوائد المسعدية في حل المقدمة الجزرية، تح: جمال السيد رفاعي، مكتبة أولاد الشيخ، ط3، 2009م، ص111.
(38) الداني، التحديد في الاتقان والتجويد، ص174.
(39) أحمد بن أحمد بن عبد الله الطويل، فن الترتيل وعلومه، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، السعودية، ط: 1420هـ- 1999م، ج2، ص920.
(40) عبد الفتاح السيد عجيمي المرصفي، هداية القارئ إلى تجويد كلام الباري، مكتبة طيبة، المدينة المنورة، ط2، دت، ج1، ص382.
(41) ملا علي القاري، المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية، ص263.
(42) ينظر: فريال زكريا العبد، الميزان في أحكام تجويد القرآن، ص202.
(43) ملا علي القاري، المنح الفكرية، ص263.
(44) عبد الكريم إبراهيم عوض صالح، الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى في القرآن الكريم، دار السلام، القاهرة، مصر، ط1، 1427هـ-2006م، ص40.
(45) أحمد الطويل، فن الترتيل وعلومه، ج2، ص909.
(46) إبراهيم عوض صالح، الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى، ص40.
(47) ينظر: أبو العباس موفق الدين أحمد بن يوسف الكواشي (ت680هـ)، التلخيص في تفسير القرآن العظيم، تح: محي هلال السرحان، ديوان الوقف السني، بغداد، العراق، ط1، 1427هـ-2006م، ج1، ص132.
(48) ينظر: الأشموني، منار الهدى، ص246/ الداني، المكتفى، ص237/ شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت1270هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تح: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415هـ، ج3، ص280/ أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج (ت311هـ)، معاني القرآن وإعرابه، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408هـ- 1988م، ج2، ص165.
(49) ينظر: الداني، المكتفى، ص238.
(50) ينظر: الأشموني، منار الهدى، ص246.
(51) ينظر: الطبري، جامع البيان، ج10، ص197

(52) أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري القرطبي (ت671هـ)، الجامع لأحكام القرآن، تح: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1384هـ-1964م، ج13، ص28.

(53) أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري (ت328هـ)، إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، تح: محي الدين عبد الرحمن رمضان، مجمع اللغة العربية، دمشق، ط1، 1390هـ-1971م، ج2، ص805.

(54) النحاس، القطع والائتناف، ج2، ص463.

(55)ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج12، ص178...182/ النحاس، القطع والائتناف، ج2، ص463/ الداني، المكتفى، ص406-407/ الأشموني، منار الهدى، ص533.

(56) عبد الكريم إبراهيم عوض صالح، الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى والتركيب، ص55.

(57) أبو الحسن عبد العزيز بن يحي بن مسلم بن ميمون الكناني (ت240هـ)، الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن، تح: علي بن محمد بن ناصر الفقهي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، السعودية، ط2، 1423هـ-2002م، ص78.

(58) النحاس، القطع والائتناف، ج1، ص18.

(59) الكواشي، التلخيص، ج4، ص67-68.

(60) المصدر نفسه، ج4، ص126-127.

(61) أبو عبد الله محمد بن طيفور السجاوندي (ت560هـ)، كتاب الوقف والابتداء، تح: محسن هاشم درويش، دار المناهج، عمان، الأردن، ط1، 1422هـ-2001م.

(62) ينظر: الأشموني، منار الهدى، ص404.

(63) أبو عبد الله محمد بن طيفور السجاوندي (ت560هـ)، علل الوقوف، تح: محمد بن عبد الله بن محمد العيدي، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط2، 1427هـ-2006م، ج2، ص611.

(64) الذهبي محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، تح: حسان عبد المنان، بيت الأفكار الدولية، لبنان، ط1، 2004، ص1034/ ينظر ترجمته كذلك في: الذهبي محمد بن أحمد بن عثمان، العبر في خبر من غبر، تح: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، دت، ج3، ص343/ السبكي تاج الدين بن علي بن عبد الكافي، طبقات الشافعية الكبرى، تح: محمود محمد الطناجي وعبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر، ط2، 1413هـ، ج8، ص43/ يوسف بن تغرى بردي الأتابكي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، المؤسسة المصرية العامة، مصر، دط، دت، ج7، ص348-349/ أبو الخير شمس الدين محمد بن محمد بن علي ابن الجزري (ت833هـ)، غاية النهاية في طبقات القراء، تح: جوتهلف برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1427هـ-2006م، ج1، ص137/ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت911هـ)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج1، ص401/ شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداوودي(ت945هـ)، طبقات المفسرين، تح: لجنة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1403هـ- 1983م، ج1، ص100-101/ أبو الفلاح شهاب الدين عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري ابن العماد (ت1089هـ)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تح: عبد القادر الأرنؤوط ومحمود الأرنؤوط، دار النشر، دمشق، ط1، 1412هـ-1991م، ج7، ص638.

(65) المصدر نفسه، ج7، ص638.

(66) ياقوت الحموي، معجم البلدان، دار الفكر، بيروت، دط، دت، ج4، ص486.

(67) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ص1034/ الصفدي خليل بن أيبك، كتاب الوافي بالوافيات، تح: أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1420هـ-2000م، ج8، ص190.

(68) ابن الجزري، غاية النهاية، ج1، ص137/ ابن فضل الله العمري أحمد بن يحيى، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، تح: كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2010م، ج5، ص140.

(69) ابن العماد، شذرات الذهب، ج7، ص638/ الصقاعي فضل الله، تالي كتاب وفيات الأعيان، تح: جاكلين سوبلة، المعهد الفرنسي للدراسات العربية، دمشق، ط: 1974م، ص106.

(70) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج7، ص349/ اليونيني موسى بن محمد، ذيل مرآة الزمان، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط2، 1413هـ-1992م، ج4، ص104.
(71) الكواشي، التلخيص، ج1، ص26.
(72) الذهبي، العبر، ج3، ص343.
(73) السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ج8، ص43.
(74) ابن الجزري، غاية النهاية، ج1، ص137.
(75) ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ص1034.
(76) ينظر: ابن الجزري محمد بن إبراهيم، المختار من تاريخ ابن الجزري، تح: خضير عباس محمد خليفة المنشداوي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1408هـ-1988م، ص308
(77) ابن الجزري، غاية النهاية، ج1، ص137.
(78) ينظر: الذهبي، السير، ص1034/ العبر، ج3، ص343/ الصفدي، الوافي، ج8، ص190.
(79) ينظر: الذهبي، السير، ص2745.
(80) ينظر: ابن العماد، شذرات الذهب، ج7، ص385-386.
(81) ينظر: الذهبي محمد بن أحمد بن عثمان، معرفة القراء الكبار، تح: بشار عواد معروف وآخران، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، ج2، ص725-726.
(82) ينظر: الذهبي، معرفة القراء الكبار، ج2، ص726-727.
(83) ينظر: الذهبي محمد بن أحمد بن عثمان، معجم الشيوخ (المعجم الكبير)، تح: محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف، ط1، 1408هـ-1988م، ج2، ص338.
(84) ينظر: الصقاعي فضل الله، تالي كتاب وفيات الأعيان، ص106...108.
(85) تنظر هذه المصنفات في: عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1414هـ-1993م، مج1، ص328/ إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط: 1951م، مج1، ص98.
(86) ينظر: المصدر نفسه، مج1، ص98.
(87) ينظر: المصدر نفسه، مج1، ص98.
(88) ينظر جميع المصادر المتقدمة في ترجمته.
(89) الكواشي، التلخيص، ج1، ص58-59.
(90) ينظر: السيوطي، بغية الوعاة، ج1، ص401.
(91) ينظر: إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، مج1، ص98.
(92) ينظر مصادر ترجمة الإمام الكواشي في الهوامش.
(93) اليونيني موسى بن محمد، ذيل مرآة الزمان، ج4، ص104-105.
(94) ابن فضل الله العمري، مسالك الأبصار، ج5، ص140.
(95) الصفدي، الوافي بالوافيات، ج8، ص191.
(96) السيوطي، بغية الوعاة، ج1، ص401.
(97) ينظر: الكواشي، التلخيص، ج1، ص70...73.
(98) السيوطي، بغية الوعاة، ج1، ص401.
(99) الحصري، معالم الاهتداء إلى معرفة الوقوف والابتداء، ص37.
(100) إبراهيم عوض صالح، الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى في القرآن الكريم، ص245.
(101) ينظر: الداني، المكتفى، ص158-159/ ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتدا، ج1، ص485...489/ النحاس، القطع والائتناف، ج1، ص33/ الأشموني، منار الهدى، ص76-77.

(102) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج1، ص222-223.
(103) الكواشي، التلخيص، ج1، ص157.
(104) أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي فخر الدين الرازي (ت606هـ)، مفاتيح الغيب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1420هـ، ج2، ص266.
(105) أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري (ت761هـ)، تفسير القرآن العظيم، تح: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ، ج1، ص73.
(106) الكواشي، التلخيص، ج1، ص157-158.
(107) الداني، المكتفى، ص169.
(108)ينظر: النحاس، القطع والإئتناف، ج1، ص70-71/ الداني، المكتفى، ص169.
(109) الكواشي، التلخيص، ج1، ص341-342.
(110) ينظر: الرازي، مفاتيح الغيب، ج8، ص196/ إبراهيم عوض صالح، الوقف والابتداء، ص257.
(111) السجاوندي، علل الوقوف، ج1، ص368.
(112) ينظر: الرازي، مفاتيح الغيب، ج8، ص196.
(113) إبراهيم عوض صالح، الوقف والابتداء، ص257.
(114) ينظر: النحاس، القطع والإئتناف، ج1، ص131.
(115) ينظر: الكواشي، التلخيص، ج3، ص54-55.
(116) أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم السمين الحلبي (ت756هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، دط، دت، ج3، ص69.
(117) ينظر: النحاس، القطع والإئتناف، ج1، ص129/ السجاوندي، علل الوقوف، ج1، ص365.
(118) ينظر: الداني، المكتفى، ص159-198.
(119) الكواشي، التلخيص، ج3، ص34.
(120) ينظر: أبو يحي زين الدين زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري (ت926هـ)، المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء، دار المصحف، ط2، 1405هـ-1985م، ص22.
(121) ينظر: النحاس، القطع والإئتناف، ج1، ص47/ أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت616هـ)، التبيان في إعراب القرآن، تح: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، ط1، 1976م، ج1، ص44.
(122) السمين الحلبي، الدر المصون، ج1، ص232.
(123) ينظر: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت542هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1413هـ-1993م، ج1، ص98/ السمين الحلبي، الدر المصون، ج1، ص232.
(124) الكواشي، التلخيص، ج1، ص208-209.
(125) السجاوندي، علل الوقوف، ج1، ص193-194.
(126) السمين الحلبي، الدر المصون، ج1، ص232.
(127) ينظر: النحاس، القطع والإئتناف، ج1، ص47.
(128) ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص47.
(129) ينظر: السجاوندي، علل الوقوف، ج1، ص193.
(130) ينظر: الأشموني، منار الهدى، ص90.
(131) ينظر: النحاس، القطع والإئتناف، ج1، ص121.
(132) ينظر: الكواشي، التلخيص، ج2، ص428.
(133) المصدر نفسه، ج1، ص428.

(134) ينظر: النحاس، القطع والإئتناف، ج1، ص121.
(135) ينظر: الأشموني، منار الهدى، ص150.
(136) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج5، ص166.
(137) السمين الحلبي، الدر المصون، ج3، ص667-668.
(138) الأشموني، منار الهدى، ص210.
(139) ينظر: الكواشي، التلخيص، ج4، ص94.
(140) ينظر: الداني، المكتفى، ص220/ الأشموني، منار الهدى، ص210.
(141) السجاوندي، علل الوقوف، ج2، ص421.
(142) ينظر: الكواشي، التلخيص، ج4، ص96.
(143) ينظر: النحاس، القطع والائتناف، ج1، ص124-125/ الداني، المكتفى، ص195-196/ القرطبي، الجامع، ج4، ص16...19.
(144) ينظر: الكواشي، التلخيص، ج3، ص17-18.
(145) ينظر: الطبري، جامع البيان، ج6، ص201..204/ النحاس، القطع والإئتناف، ج1، ص125/ الداني، المكتفى، ص195/ القرطبي، الجامع، ج4، ص16/ أبو حيان، البحر المحيط، ج3، ص28/ الأشموني، منار الهدى، ص154.
(146) السجاوندي، علل الوقوف، ج1، ص361.
(147) الكواشي، التلخيص، ج3، ص18.
(148) ينظر: أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (728هـ)، مجموع الفتاوى، تح: أنور الباز وعامر الخزار، دار الوفاء، الرياض، ط3، 1426ه-2005م، ج17، ص400/ ابن أبي العز الحنفي (ت770هـ)، شرح العقيدة الطحاوية، تح: جماعة من العلماء، المكتب الإسلامي، بيروت، ط8، 1404هـ-1984م، ص213-214/ أبو الفضل محمود الألوسي (1270هـ)، روح المعاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دط، دت، ج3، ص83...88/ محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي (1393هـ)، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1، 1415هـ-1995م، ج1، ص196.
(149) ينظر: النحاس، القطع والإئتناف، ج1، ص137-138/ الداني، المكتفى، ص201.
(150) ينظر: الأشموني، منار الهدى، ص170/ القرطبي، الجامع، ج4، ص102.
(151) ينظر: السجاوندي، علل الوقوف، ج1، ص385/ الأشموني، منار الهدى، ص170.
(152) الأسموني، منار الهدى، ص170.
(153) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج3، ص260.
(154) الأشموني، منار الهدى، ص28.
(155) ينظر: الكواشي، التلخيص، ج3، ص96.
(156) ينظر: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن جزم الأندلسي القرطبي الظاهري (456هـ)، الفصل في الملل والأهواء والنحل، مكتبة الخانجي، القاهرة، دط، دت، ج2، ص62-63.
(157) ينظر: الحصري، معالم الاهتداء، ص49...55/ إبراهيم عوض صالح، الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى في القرآن الكريم، ص35...38.
(158) ينظر: النحاس، القطع والإئتناف، ج1، ص149/ الأنصاري، المقصد لتلخيص ما في المرشد، ص25.
(159) ينظر: الأشموني، منار الهدى، ص189.
(160) الكواشي، التلخيص، ج3، ص208.
(161) السجاوندي، علل الوقوف، ج1، ص392.
(162) النحاس، القطع والإئتناف، ج1، ص140.
(163) الداني، المكتفى، ص204.

(164) الأنصاري، المقصد لتلخيص ما في المرشد، ص23.
(165) الكواشي، التلخيص، ج3، ص121.
(166) ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص434.
(167) إبراهيم عوض صالح، الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى في القرآن الكريم، ص38.
(168) ينظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج1، ص130/ السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج2، ص189/ أبو حفص عمر بن علي ابن عادل الحنبلي (ت775ه)، اللباب في علوم الكتاب، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ-1998م، ج3، ص96/ الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، ص119.
(169) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج2، ص189.
(170) سيبويه، الكتاب، ج1، ص250.
(171) الكواشي، التلخيص في تفسير القرآن العظيم، ج2، ص39-40.
(172) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج1، ص130.
(173) الكواشي، التلخيص في تفسير القرآن العظيم، ج2، ص40.
(174) المصدر نفسه، ج2، ص39.
(175) ينظر: ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، ج1، ص537/ الداني، المكتفى في الوقف والابتداء، ص178/ السجاوندي، علل الوقوف، ج1، ص260/ الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، ص120.
(176) ينظر: النحاس، القطع والإئتناف، ج1، ص86/ أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي (ت486هـ)، أسباب نزول القرآن، تح: كمال بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1411هـ، ص48...50.
(177) ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون، ج4، ص46.
(178) ينظر: الكواشي، التلخيص في تفسير القرآن العظيم، ج4، ص166.
(179) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج4، ص46-47/ ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج2، ص97/ أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي (ت745هـ)، البحر المحيط في التفسير، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ط1، 1420هـ، ج3، ص718.
(180) ينظر: الأشموني، منار الهدى، ص160.
(181) ينظر: الكواشي، التلخيص في تفسير القرآن العظيم، ج3، ص51.
(182) ينظر: الأشموني، منار الهدى، ص160-161.
(183) ينظر: المصدر نفسه، ص161.
(184) ينظر: الكواشي، التلخيص في تفسير القرآن العظيم، ج3، ص279.